فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأحد 17 شوال 1447هـ 5 أبريل/ نيسان Sunday 5 April 2026 | العدد 6350 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

في ورشة نظمها «منتدى الإعلاميين» بغزة

دعوات للقاء قيادي وطني لوضع إستراتيجية لنصرة الأسرى والأقصى

غزة/ نبيل سنونو:

دعا اختصاصيون في مجال الأسرى والإعلام والقانون، لعقد لقاء قيادي وطني لوضع إستراتيجية لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال والمسجد الأقصى، محذرين من قانون شرعنة قتل الأسرى أو ما سمي قانون إعدامهم، وسط انتقادات لسفارات السلطة لـ»تقصيرها وعدم أداء دورها المطلوب». جاء ذلك في ورشة نظمها منتدى الإعلاميين

4

مدير معهد الأمل لـ«فلسطين»: 65 ألف طفلٍ يتيم في غزة يواجهون تحدياتٍ كبيرة

غزة/ أدهم الشريف:

قال مدير معهد الأمل للأيتام، الدكتور نضال جرادة، إن حرب الإبادة الجماعية التي بدأها جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وامتدت لعامين، خلّفت 55 ألف طفلٍ يتيم في قطاع غزة.

ويُضاف إلى هذا الرقم 10 آلاف يتيم آخر، مُنذ مًا قبل الحرب المروعة التي تسببت باستشهاد قرابةّ 73 ألف مواطن، وإصابة

4

شهيدان بنيران الاحتلال في وسط قطاع غزة وجنوبه

غزة/ فلسطين

استُشهد مواطن وسيدة فلسطينية، أمس، وأصيب آخرون، في سلسلة هجمات إسرائيلية استهدفت مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار لخروقات وقف إطلاق النار وتصاعد استهداف المدنيين.

وأفادت مصادر طبية بانتشال شهيد وعدد من الإصابات، من جراء غارة إسرائيلية استهدفت سيارة مدنية على مدخل مخيم المغازي الشمالي وسط قطاع غزة.

وفي جنوب القطاع، استُشهدت الفلسطينية صباح عودة العمور متأثرة بإصابتها بنيران جيش الاحتلال في محيط بئر 19 جنوب خان يونس قبل عدة أيام.

كما سُجلت إصابتان جراء إطلاق الزوارق الحربية الإسرائيلية النار على خيام النازحين في مواصي خان يونس، ما يعكس استمرار استهداف المناطق السكنية ومراكز النزوح.

2

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الصحة في غزة،

مواطنون يعاينون المركبة المستهدفه أمس (فلسطين)

إصابة شاب برصاص الاحتلال في الخليل واعتقالات بالقدس واقتحام عنيف لبيتا

إلخليل/ فلسطين:

أصيب شاب فلسطيني، مساء أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال غربي الخليل، تزامنًا مع حملة اعتقالات في القدس واقتحام بلدة بيتا جنوب نابلس، في تصعيد متواصل للاعتداءات في الضفة الغربية.

2

الأورومتوسطي: الاحتلال يفرض قيوداً دينية عنصرية في القدس

رام الله/ فلسطين:

قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إن سلطات الاحتلال توظف حالة الطوارئ لتفكيك الوضع القائم في الأماكن الدينية في القدس وفرض واقع عنصري جديد يستهدف الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين.

وأشار المرصد في تصريح له، أمس، إلى أن القيود

2

الاحتلال يسمح لـ50 حاخامًا باقتحام «البراق» في «عيد الفصح»

القدس المحتلة/ فلسطين:

أفادت محافظة القدس، مساء أمس، بأن سلطات الاحتلال أعلنت عزمها فتح حائط البراق بالمسجد الأقصى المبارك، اليوم الأحد (5 أبريل/ نيسان) للسماح لـ 50 حاخاماً بأداء "بركة الكهنة" بمناسبة عيد الفصح اليهودي.

وقالت محافظة القدس، في بيان مقتضب أمس، إن هذا

2

اتفاق وقف النار بغزة... بين التعطيل الإسرائيلي وتآكل الضمانات الدولية

غزة/ نور الدين صالح:

يدخل مسار اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة مرحلة من الجمود المعقّد، مع وجود اتهامات متصاعدة لدولة الاحتلال بتعمد تعطيل التنفيذ والتذرع بشروط قديمة، على رأسها ملف "نزع السلاح"، بوصفه مدخلا لإفراغ الاتفاق من مضمونه السياسي والإنساني. ومع انشغال الإقليم بتطورات المواجهة في إيران ولبنان واليمن، تجد (إسرائيل) مساحة أوسع للمناورة، مستفيدة من تراجع الضغط الدولي والإعلامي على ما يجري في غزة. وبين اتفاق مُعطّل وواقع ميداني يتجه نحو مزيد من التعقيد، يظل السؤال مفتوحًا بشأن مستقبل هذا المسار السياسي، وما إذا كان سيُعاد إحياؤه ضمن تفاهمات أوسع، أو سيبقى رهينة حسابات إقليمية تتجاوز حدود القطاع.

3

خبير قانوني: قانون إعدام الأسرى انتهاك صارخ للقانون الدولي وتصعيد خطير

غزة/ جمال غيث:

حذّر الخبير في القانون الدولي، غاندي أمين، من خطورة إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، عادًّا أنه يتعارض تعارضًا جذريًّا مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، فضلًا عن منظومة حقوق الإنسان الدولية.

وأوضح أمين، في تصريح لصحيفة "فلسطين"، أن هذا القانون يمثل تحولًا خطيرًا في طريقة تعامل سلطات الاحتلال مع الفلسطينيين، إذ يسعى إلى نزع الصفة القانونية عنهم كمقاتلين في سياق صراع مع قوة احتلال، وإعادة تصنيفهم مجرمين جنائيين.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد أقرّ، في 30 مارس/آذار 2026، قانونًا ينص على فرض عقوبة الإعدام شنقًا على الفلسطينيين المدانين بقتل إسرائيليين، إذا اعتُبر الفعل "إرهابيًا" أو بدافع إنكار وجود دولة (إسرائيل).

وجاء التشريع بمبادرة من تيارات يمينية، أبرزها حزب "القوة اليهودية" بقيادة إيتمار بن غفير، وبدعم من شخصيات في حزب "الليكود"، حيث تم إقراره بأغلبية برلمانية.

3

خلال اللقاء الحواري «نبض الشارع» الذي نظمته صحيفة «فلسطين»

ماهر سالم: تراجع «صفري» لدور المؤسسات الدولية بتمويل مشاريع البلديات

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أكد المدير العام للتخطيط والاستثمار في بلدية غزة المهندس ماهر سالم تراجع في دور المؤسسات الدولية في تمويل مشاريع جمع ونقل النفايات وإزالة الركام وفتح الشوارع، الذي يكاد يصل إلى الصفر حاليا، مع الاهتمام بتمويل مشاريع أخرى كالدعم النفسي وغيرها من المشاريع، لافتا إلى أن حجم الموازنات للمؤسسات الدولية للمشاريع بكل المجالات الصحة وغيرها من المجالات لعام 2026 بلغ قرابة 425 مليون دولار. وقال سالم خلال اللقاء الحواري "نبض الشارع" الذي نظمته صحيفة "فلسطين" بمقرها بمدينة غزة بعنوان "بلدية غزة.. تحديات متفاقمة، وواقع كارثي، ومستقبل البنية التحتية": إن "البلدية لا تتدخل بتحديد أولويات مشاريع المنظمات الدولية، التي يتدخل الاحتلال

5

نسرين في مواجهة الحرب... أمٌّ وحيدة بثلاثة أطفال تحت خيمة بلا مقوّمات حياة

غزة/ صفاء عاشور:

لم تكن نسرين عاشور تتخيّل يومًا أن تنقلب حياتها إلى هذا المشهد القاسي؛ خيمة مهترئة، وأرض باردة، وثلاثة أطفال يلتفون حولها بحثًا عن دفءٍ لا تملكه. تجلس في زاوية

7

من تحت الركام إلى نقش الحياة... سمية شاهين تعيد إحياء مشروع الحنّة في غزة

غزة/ فاطمة العويني:

الحياة في غزة، مع استمرار الحرب الإسرائيلية، باتت مرادفًا للمشقة، وتتضاعف هذه المعاناة حين تحاول امرأة استعادة مشروعها الصغير الذي دمّرته الحرب، كما فعلت سمية شاهين، التي وجدت نفسها مضطرة للبدء من جديد لإعالة أسرتها.

لم يكن قرار العودة إلى العمل خيارًا بالنسبة لسمية، بل

7

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الأحد 17 شوال 1447هـ 5 أبريل/ نيسان
Sunday 5 April 2026
WWW.FELESTEEN.PS

إصابة شاب برصاص الاحتلال في الخليل واعتقالات بالقدس واقتحام عنيف لبيتا

إلخليل/ فلسطين:
أصيب شاب فلسطيني، مساء أمس، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال غربي الخليل، تزامنًا مع حملة اعتقالات في القدس واقتحام بلدة بيتا جنوب نابلس، في تصعيد متواصل للاعتداءات في الضفة الغربية.
وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال أطلقت الرصاص الحي تجاه الفلسطينيين في بلدة بيت أولا شمال غربي الخليل، ما أدى إلى إصابة شاب في ظهره، نُقل على أثرها إلى المستشفى، ووصفت حالته بالمتوسطة.
وتُعد المناطق المحاذية لجدار الفصل والتوسع العنصري في محافظة الخليل من أكثر المناطق توترًا، إذ تشهد بشكل متكرر إطلاق نار وملاحقات بحق المواطنين، بذريعة منعهم من الاقتراب من الجدار، الذي أقيم على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين، متسببًا في عزل بلدات وحرمان السكان من الوصول إلى أراضيهم ومصادر رزقهم.
وفي القدس المحتلة، اعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة مواطنين خلال اقتحام بلدتي العيزرية وعناتا شرق المدينة. وأفادت محافظة القدس أن من بين المعتقلين شقيقين من بلدة عناتا، وهما أجود وأحمد عودة سلامة، دون توفر تفاصيل إضافية حول هوية المعتقل الثالث.
وتواصل قوات الاحتلال تنفيذ حملات اعتقال يومية في القدس والضفة الغربية، تتخللها عمليات تنكيل بالمواطنين واقتحام منازلهم وتخريب محتوياتها.
وفي سياق متصل، اقتحمت قوات الاحتلال بلدة بيتا جنوب نابلس، ما أدى إلى اندلاع مواجهات مع الشبان. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن قوات الاحتلال اعتدت بالضرب على طاقم إسعاف أثناء تواجده في البلدة.
وتشهد بيتا اقتحامات متكررة تتخللها مواجهات، بالتزامن مع اعتداءات المستوطنين وتصاعد النشاط الاستيطاني في محيطها، حيث تمت السيطرة على آلاف الدونمات من أراضي المواطنين لصالح التوسع الاستيطاني.

شهيدان بنيران الاحتلال في وسط قطاع غزة وجنوبه

غزة/ فلسطين
استُشهد مواطن وسيدة فلسطينية، أمس، وأصيب آخرون، في سلسلة هجمات إسرائيلية استهدفت مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار لخروقات وقف إطلاق النار وتصاعد استهداف المدنيين.
وأفادت مصادر طبية بانتشال شهيد وعدد من الإصابات، من جراء غارة إسرائيلية استهدفت سيارة مدنية على مدخل مخيم المغازي الشمالي وسط قطاع غزة.
وفي جنوب القطاع، استُشهدت الفلسطينية صباح عودة العمور متأثرة بإصابتها بنيران جيش الاحتلال في محيط بئر 19 جنوب خان يونس قبل عدة أيام.
كما سُجلت إصابتان جراء إطلاق الزوارق الحربية الإسرائيلية النار على خيام النازحين في مواصي خان يونس، ما يعكس استمرار استهداف المناطق السكنية ومراكز النزوح.
وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي على القطاع إلى 72,291 شهيدًا و172,068 مصابًا منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.
وتتواصل خروقات اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2025 بشكل شبه يومي، حيث وثّقت مصادر فلسطينية مئات الانتهاكات التي أسفرت عن سقوط ضحايا وتفاقم الأزمة الإنسانية.
وبحسب مصادر رسمية، ارتفع عدد الشهداء نتيجة هذه الخروقات إلى نحو 717 شهيدًا حتى مطلع نيسان/أبريل الجاري، فيما تجاوز عدد المصابين 1914 حالة.
ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، يواصل الاحتلال الإسرائيلي حربه على قطاع غزة، والتي خلّفت أكثر من 244 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم من الأطفال والنساء، إضافة إلى أكثر من 11 ألف مفقود، ومئات آلاف النازحين، في ظل دمار واسع طال معظم مناطق القطاع.

الأورومتوسطي: الاحتلال يفرض قيوداً دينية عنصرية في القدس

رام الله/ فلسطين:
قال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إن سلطات الاحتلال توظف حالة الطوارئ لتفكيك الوضع القائم في الأماكن الدينية في القدس وفرض واقع عنصري جديد يستهدف الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين.
وأشار المرصد في تصريح له، أمس، إلى أن القيود الإسرائيلية على حرية العبادة تشكل أداة قمع ممنهجة ضمن بنية أوسع من الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري.
وأكد المرصد أن سلطات الاحتلال تستعين بتدابير الطوارئ لتسريع إجراءات تقليص الوجود الفلسطيني ومحو الهوية التاريخية والدينية للمدينة.
ولفت المرصد إلى أن إغلاق القدس أمام المسلمين والمسيحيين بالتوازي مع توفير الحماية الأمنية لاقتحامات المستوطنين للمقدسات يكشف أن هذه التدابير نُفذت على نحو تمييزي وغير متكافئ.
وتعتزم سلطات الاحتلال فتح حائط البراق في الخامس من نيسان/أبريل الجاري أمام 50 حاخامًا لأداء طقوس "بركة الكهنة" خلال عيد الفصح العبري، في الوقت الذي يستمر فيه إغلاق المسجد الأقصى لليوم الـ36.
ويستغل الاحتلال ذريعة "حالة الطوارئ" التي أعلنها منذ بدء الحرب على إيران في الـ 28 من فبراير/ شباط الماضي، لتعزيز سيطرته على المسجد الأقصى، في وقت تتصاعد فيه الدعوات للحشد نحو أقرب النقاط والحواجز العسكرية المحيطة بالأقصى، في محاولة لكسر الحصار المفروض عليه وفرض إعادة فتحه.

الاحتلال يسمح لـ50 حاخامًا باقتحام "البراق" في "عيد الفصح"

القدس المحتلة/ فلسطين:
أفادت محافظة القدس، مساء أمس، بأن سلطات الاحتلال أعلنت عزمها فتح حائط البراق بالمسجد الأقصى المبارك، اليوم الأحد (5 أبريل/ نيسان) للسماح لـ 50 حاخاماً بأداء "بركة الكهنة" بمناسبة عيد الفصح اليهودي.
وقالت محافظة القدس، في بيان مقتضب أمس، إن هذا الإعلان يأتي تزامنًا مع إغلاق المسجد الأقصى المبارك وتمنع الوصول إليه والصلاة في رحابه لليوم الـ36 على التوالي.
وتستغل "جماعات الهيكل" المزعوم فترة "عيد الفصح" العبري، التي بدأت في 2 نيسان/ أبريل وتستمر حتى 9 أبريل الجاري، للتحريض على اقتحام المسجد الأقصى، والدعوة إلى "ذبح القرابين" داخله.
ومنذ بدء الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران في 28 فبراير/ شباط الماضي، تمنع سلطات الاحتلال المصلين من دخول المسجد الأقصى، على الرغم من حلول شهر رمضان المبارك وعيد الفطر، حيث أغلق المسجد لأول مرة في تاريخه بقرار من الاحتلال في هذه المناسبات.
وإلى جانب ذلك، تفرض قوات الاحتلال إجراءات عسكرية مشددة في البلدة القديمة ومحيط الأقصى لمنع الوصول لبوابات المسجد.
وأول من أمس، وللمرة الـ 9 منذ عام 1967، منعت قوات الاحتلال صلاة الجمعة في باحات المسجد الأقصى، وانتشرت بأعداد كبيرة في محيط المسجد والبلدة القديمة.
وخلت ساحات الأقصى وأروقته من المصلين، باستثناء أعداد قليلة من موظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، في الجمعة الخامسة على التوالي من إغلاق المسجد منذ بدء الحرب العدوانية على إيران.
ويستغل الاحتلال ذريعة "حالة الطوارئ" التي أعلنها منذ بدء الحرب العدوانية على إيران لتعزيز سيطرته على المسجد الأقصى، في وقت تتصاعد فيه الدعوات للحشد نحو أقرب النقاط والحواجز العسكرية المحيطة بالأقصى، في محاولة لكسر الحصار المفروض عليه وفرض إعادة فتحه.
وتحذّر جهات رسمية ودينية وفصائلية فلسطينية من خطورة استمرار إغلاق المسجد الأقصى، معتبرة ذلك انتهاكا صارخا لحرية العبادة، وتصعيدا خطيرا يستدعي تدخلا دوليا عاجلا لوقف هذه الإجراءات.

سقوط قنابل عنقودية إيرانية قرب وزارة الجيش الإسرائيلي

رام الله/ فلسطين:
كشفت مصادر صحفية إسرائيلية، مساء أمس، عن سقوط قنابل عنقودية إيرانية قرب وزارة الجيش الإسرائيلي خلال هجوم صاروخي صباح أمس.
وأوردت القناة 12 الإسرائيلية، أن الرقابة العسكرية سمحت بنشر خبر سقوط قنابل من صاروخ انشطاري إيراني صباح أمس قرب مقر هيئة الأركان ووزارة الجيش "الكرياه" في "تل أبيب".
من ناحيتها، أوضحت هيئة البث الإسرائيلية أن قنبلتين عنقوديتين سقطتا من صاروخ أطلق من إيران قرب موقع وزارة الجيش.
وأطلقت إيران منذ فجر أمس، عدة دفعات من الصواريخ باتجاه أهداف إسرائيلية، موقعة خسائر مادية وإصابات في صفوف الإسرائيليين.
وكان الدفاع المدني الإسرائيلي قد ذكر أن أضرارا مادية كبيرة سجلت في 4 مواقع في "تل أبيب الكبرى" بعد اعتراض صاروخ عنقودي وتناثر ذخيرته، فيما أقر الإسعاف الإسرائيلي بإصابة شخص بجروح في "بيتح تكفا" عقب القصف الإيراني.
وفي وقت سابق، وعقب إطلاق موجة جديدة من الهجمات الصاروخية فجر أمس، ذكرت القناة 12 أن ذخيرة من صاروخ عنقودي إيراني سقطت في مدينتي "بني براك" و"بيتح تكفا" شرقي "تل أبيب"، في حين أفادت هيئة البث بسقوط ذخيرة وشظايا في 17 موقعا.
من جانبه، أعلن الحرس الثوري الإيراني استهداف مواقع في "بني براك" و"بيتاح تكفا" و"تل أبيب" و"كريات شمونة" باستخدام صواريخ "قدر" ذات الرؤوس العنقودية، مؤكدًا استخدام صواريخ "خيبر شكن" و"قاسم سليماني" ضمن الموجة 95 من الهجمات.
وتسبب هجوم صاروخي إيراني أمس، باندلاع حريق في المنطقة الصناعية بمدينة بئر السبع جنوب فلسطين المحتلة.
وذكرت وسائل إعلام إيرانية أن الهجمات الصاروخية على بئر السبع استهدفت منشأة صناعية مرتبطة بوزارة جيش الاحتلال الإسرائيلي.
وتأتي الهجمات الصاروخية الإيرانية في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية الأمريكية العدوانية على إيران، لليوم الـ 36 توالياً.

أردوغان يبحث مع وفد من حماس الأوضاع في غزة

إسطنبول/ وكالات:
بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، السبت، مع وفد من حركة حماس، الأوضاع في قطاع غزة.
جاء ذلك خلال لقاء عقده الرئيس أردوغان، مع وفد حماس في مكتب عمل الرئاسة التركية بقصر دولمة بهتشة في إسطنبول.
وذكرت دائرة الاتصال التابعة للرئاسة التركية، في تدوينة عبر منصة "إن سوسيال" التركية، أن اللقاء تناول مستجدات الأوضاع في غزة.
وقبل أيام، اجتمع رئيس جهاز المخابرات التركي، إبراهيم قالن، برئيس وفد التفاوض التابع للمكتب السياسي لحركة حماس، خليل الحية، ووفد مرافق له.
ونقلت وكالة الأناضول التركية، عن مصادر أمنية تركية، أن الطرفين ناقشا خلال الاجتماع الذي عُقد في أنقرة، الهجمات الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، والأزمة الإنسانية المتواصلة في القطاع، إضافة إلى إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية والقيود المفروضة على المسجد الأقصى في القدس.
كما أكد الجانبان على ضرورة وفاء إسرائيل بتعهداتها المنبثقة عن المرحلة الأولى من خطة السلام في غزة، كما بحث الجانبان بشكل مفصل تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة.
وفي ذات السياق، أعرب وفد حماس عن شكره للرئيس رجب طيب أردوغان على الجهود التي بذلتها تركيا من أجل تحقيق السلام في غزة.
وضم وفد حركة حماس الدكتور خليل الحية رئيس الحركة في قطاع غزة وزاهر جبارين رئيس الحركة في الضفة الغربية، وعضو المكتب السياسي للحركة الدكتور ماهر صلاح.

1422 شهيداً في لبنان منذ بدء العدوان الإسرائيلي

بيروت/ وكالات:
أعلنت وزارة الصحة اللبنانية، أمس، أن حصيلة ضحايا العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ 2 آذار/مارس الماضي ارتفعت إلى 1422 شهيداً و4294 مصاباً.
وأفادت أن غارات العدوان استهدفت خلال الساعات الأخيرة الضاحية الجنوبية لبيروت، ومنطقة الحوش في مدينة صور، وبلدة معركة جنوبي البلاد، ما أسفر عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى.
وتستمر الهجمات على القطاع الصحي اللبناني، حيث ارتفع عدد شهداء الطواقم الطبية إلى 53 شهيداً و137 مصاباً، مع خروج 5 مستشفيات عن الخدمة نتيجة التهديدات المباشرة والاعتداءات خلال العمليات العسكرية.
وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن من بين الشهداء ما لا يقل عن 125 طفلاً و91 امرأة، بينما تجاوز عدد الجرحى من الأطفال 430 طفلاً، ما يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي خلفها العدوان.
ويعود تصعيد العدوان الموسع إلى 2 آذار/مارس 2026، عقب هجمات متبادلة وتوسع العمليات العسكرية التي شملت غارات جوية مكثفة وتوغلاً برياً في الجنوب اللبناني، مستمرة حتى اليوم.

أولمرت يقر بارتكاب «اليهود» تطهيرًا عرقيًّا وجرائم ضد الإنسانية في الضفة

الناصرة/ فلسطين:
أكد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، أن "اليهود يرتكبون جرائم قتل وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية في الضفة الغربية".
وأضاف أولمرت، في مقابلة مع "القناة 12" أمس، أن "هؤلاء سيأتون بدولة إسرائيل إلى لاهاي"، في إشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية التي يقع مقرها في مدينة لاهاي بهولندا.
ووجه رسالة إلى رئيس الأركان الإسرائيلي إيال زامير، والمفوض العام للشرطة داني ليفي، قائلا: "أنقذوا البلاد من تلك الكارثة. ستأتون إلى لاهاي"، بحسب ما نقلت وكالة "الأناضول".
يأتي ذلك في وقت تتواصل فيه الاعتداءات الإسرائيلية بالضفة الغربية بما يشمل القتل والهدم والتهجير والتوسع الاستيطاني وذلك منذ 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تزامنا مع الإبادة الجماعية بغزة.
وأسفرت الاعتداءات بالضفة عن استشهاد 1340 فلسطينيا، وإصابة نحو 11 ألفا و750 آخرين، واعتقال قرابة 22 ألفًا، وسط تحذيرات دولية من إمكانية إعلان إسرائيل ضم الضفة الغربية.
وفي 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق نتنياهو ووزير الحرب الإسرائيلي السابق يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على خلفية حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة.
وحاول اتفاق وقف إطلاق النار الساري منذ 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 إنهاء حرب إبادة جماعية استمرت عامين، وأسفرت عن أكثر من 72 ألف شهيد وما يزيد على 171 ألف جريح من الفلسطينيين، إلى جانب دمار واسع طال نحو 90 بالمئة من البنى التحتية المدنية، بتكلفة إعمار قدرتها الأمم المتحدة بنحو 70 مليار دولار.
وفي كانون الأول/ ديسمبر 2025، رفضت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية، الاعتراض الإسرائيلي ضد أوامر الاعتقال الصادرة بحق نتنياهو وغالانت.
وحسب بيان المحكمة الجنائية الدولية حينها، رفض قضاة الاستئناف في المحكمة بأغلبية الأصوات، طعنا قدمته "إسرائيل" لوقف تحقيق المحكمة في طريقة إدارتها الحرب على قطاع غزة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

اتفاق وقف النار بغزة... بين التعطيل الإسرائيلي وتآكل الضمانات الدولية

غزة/ نور الدين صالح:

يدخل مسار اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة مرحلة من الجمود المعقّد، مع وجود اتهامات متصاعدة لدولة الاحتلال بتعمد تعطيل التنفيذ والتذرع بشروط قديمة، على رأسها ملف "نزع السلاح"، بوصفه مدخلا لإفراغ الاتفاق من مضمونه السياسي والإنساني. ومع انشغال الإقليم بتطورات المواجهة في إيران ولبنان واليمن، تجد (إسرائيل) مساحة أوسع للمناورة، مستفيدة من تراجع الضغط الدولي والإعلامي على ما يجري في غزة. وبين اتفاق مُعطّل وواقع ميداني يتجه نحو مزيد من التعقيد، يظل السؤال مفتوحًا بشأن مستقبل هذا المسار السياسي، وما إذا كان سيُعاد إحياؤه ضمن تفاهمات أوسع، أو سيبقى رهينة حسابات إقليمية تتجاوز حدود القطاع.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي سامر عنبتاوي أن سلوك الاحتلال منذ اللحظة الأولى كشف عن نية مبيتة لعدم الالتزام، موضحًا أن "دولة الاحتلال ذهبت إلى الاتفاق حتى لا تطبقه"، مستدلًا بتجاوز المرحلة الأولى من التفاهمات دون تنفيذ بنودها الأساسية، سواء فيما يتعلق بالانسحاب من مناطق داخل القطاع، أو إدخال المساعدات، أو الشروع في إعادة الإعمار.

ويوضح عنبتاوي لصحيفة "فلسطين"، أن الحديث عن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق بقي شكليًا، دون أي ترجمة فعلية على الأرض، في وقت يواصل فيه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الترويج لسيطرة عسكرية واسعة داخل القطاع، مستفيدًا من انشغال الإقليم بتطورات الحرب في أكثر من ساحة، لا سيما إيران ولبنان.

هذا الواقع، وفق عنبتاوي، أتاح لـ(إسرائيل) "ترك الأمور على حالها وفرض رؤيتها في غزة والضفة الغربية معًا".

في قلب هذا التعطيل، يبرز شرط "نزع السلاح" كأحد أبرز الذرائع التي تستخدمها (إسرائيل) لتبرير عدم الالتزام. ويؤكد عنبتاوي أن هذا الطرح ليس جديدًا، بل يشكل جزءًا من سياسة إسرائيلية ثابتة تقوم على "التذرع بعوامل مختلفة للتهرب من تنفيذ الالتزامات"، مشددًا على أن ملف السلاح يمكن معالجته ضمن إطار وطني شرعي في أي اتفاق شامل، وليس كشرط مسبق لتعطيل المسار.

ويضيف أن ما يجري في غزة لا يختلف كثيرًا عما يحدث في ساحات أخرى كلبنان، حيث تُستخدم الذرائع الأمنية لتكريس واقع السيطرة، معتبرًا أن هذه السياسة تعكس "أطماعًا إسرائيلية تتجاوز غزة نحو إعادة تشكيل المشهد الإقليمي".

ويلفت عنبتاوي إلى أن اللجنة الإدارية التي طُرحت كجزء من ترتيبات ما بعد الاتفاق، جاءت "دون صلاحيات واضحة أو آليات عمل حقيقية"، بل ومرتبطة بمرجعية غير قائمة فعليًا، ما أفقدها القدرة على إدارة الملفات الحيوية في القطاع، كالصحة والتعليم والخدمات الأساسية.

ويرى أن هذه اللجنة لم تحظَ بقبول داخلي أو بدعم خارجي كاف، في ظل غياب الإرادة الإسرائيلية للسماح بأي إدارة فلسطينية فاعلة، الأمر الذي أبقى الاتفاق "حبرًا على ورق"، وأبقى القطاع في حالة فراغ إداري وسياسي.

ويحمّل عنبتاوي الوسطاء الدوليين والإقليميين جزءًا من مسؤولية تعثر الاتفاق، معتبرًا أنهم لم يرتقوا إلى مستوى الضامن، بل اكتفوا بدور "شهود على الاتفاق دون متابعة تنفيذه". ويشير إلى أن غياب موقف واضح يُحمّل (إسرائيل) مسؤولية التعطيل، خاصة من الولايات المتحدة، ساهم في تكريس حالة الإفلات من الالتزام.

تراجع الاهتمام

من جانبه، يؤكد المختص في الشأن الإسرائيلي فتحي بوزية أن اتفاق غزة "وُضع على الرف بشكل متعمد"، مشيرًا إلى تراجع حضوره في الإعلام العربي والدولي، في ظل تصاعد الأحداث الإقليمية.

ويقول بوزية لـ"فلسطين"، إن هذا التراجع يعكس "محاولة إسرائيلية للهروب إلى الأمام"، عبر نقل بوصلة الاهتمام نحو جبهات أخرى كإيران ولبنان واليمن.

ويلفت بوزية إلى أن استمرار إغلاق معبر رفح، رغم وجود تفاهمات بشأنه، يُعد مثالًا واضحًا على عدم الالتزام، في وقت تتجه فيه الأنظار نحو مضيق هرمز والتصعيد الإقليمي، بينما "يغيب الحديث كليًا عن غزة".

كما يشير إلى أن تصريحات الإدارة الأمريكية، بما فيها مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لم تعد تتطرق إلى الاتفاق، ما يعزز الانطباع بأن ما جرى لم يكن سوى "ذر للرماد في العيون"، وأن واشنطن تواكب عمليًا الرؤية الإسرائيلية في إدارة الملف.

ويتفق المحللان على أن مستقبل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة بات مرتبطًا إلى حد كبير بمآلات الصراع الإقليمي الأوسع. فبحسب عنبتاوي، فإن أي تغير في موازين القوى الإقليمية سينعكس بالضرورة على القضية الفلسطينية، معربًا عن أمله في أن يكون هذا الانعكاس إيجابيًا.

أما بوزية، فيرى أن إمكانية التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في المنطقة، قد تفتح الباب أمام حلول جزئية في غزة، خاصة إذا ما تم ربط ذلك بانسحاب إسرائيلي من القطاع.

فبين تعنت إسرائيلي، وضعف في دور الوسطاء، وتراجع الاهتمام الدولي، يواجه اتفاق وقف إطلاق النار في غزة خطر التحلل الكامل. وفي ظل استخدام شروط مثل "نزع السلاح" كأداة لتعطيل التنفيذ، يبدو أن المسار السياسي مرهون بتغيرات أكبر تتجاوز حدود القطاع، بينما يبقى العامل الحاسم، وفق التقديرات، هو صمود الفلسطينيين وقدرتهم على فرض معادلة جديدة على الأرض.

خبير قانوني: قانون إعدام الأسرى انتهاك صارخ للقانون الدولي وتصعيد خطير

الكنيست شرّع الإعدام خارج إطار القانون الدولي || الاحتلال ينتهك اتفاقيات جنيف انتهاكًا صارخًا

غزة/ جمال غيث:

حذّر الخبير في القانون الدولي، غاندي أمين، من خطورة إقرار الكنيست الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، عادًّا أنه يتعارض تعارضًا جذريًّا مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، فضلًا عن منظومة حقوق الإنسان الدولية.

وأوضح أمين، في تصريح لصحيفة "فلسطين"، أن هذا القانون يمثل تحولًا خطيرًا في طريقة تعامل سلطات الاحتلال مع الفلسطينيين، إذ يسعى إلى نزع الصفة القانونية عنهم كمقاتلين في سياق صراع مع قوة احتلال، وإعادة تصنيفهم مجرمين جنائيين.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد أقرّ، في 30 مارس/آذار 2026، قانونًا ينص على فرض عقوبة الإعدام شنقًا على الفلسطينيين المدانين بقتل إسرائيليين، إذا اعتُبر الفعل "إرهابيًا" أو بدافع إنكار وجود دولة (إسرائيل).

وجاء التشريع بمبادرة من تيارات يمينية، أبرزها حزب "القوة اليهودية" بقيادة إيتمار بن غفير، وبدعم من شخصيات في حزب "الليكود"، حيث تم إقراره بأغلبية برلمانية.

قانون عنصري

وأكد أمين أن القانون الدولي يقر بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال، بما يشمل استخدام الوسائل المشروعة لتحقيق تقرير المصير.

وأشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ عام 1967، أقر في البداية بانطباق قواعد القانون الدولي الإنساني على الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها، قبل أن يتراجع لاحقًا، معتمدًا سياسة قانونية تعتبر أي عمل مقاوم جريمة جنائية، وليس فعلًا مشروعًا في إطار نزاع مسلح.

وبيّن أن القانون الجديد ينتهك مبادئ أساسية في حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في الحياة، والحق في محاكمة عادلة، مشددًا على أن فرض عقوبة الإعدام في سياق نزاع مسلح وتحت الاحتلال يفتقر إلى أي أساس قانوني مشروع.

وأضاف أن القانون يتسم بطابع تمييزي وعنصري، إذ يُطبّق بشكل أساسي على الفلسطينيين، ما يعكس ازدواجية واضحة في المعايير القانونية.

وأكد أن الأصل، وفق القانون الدولي، هو معاملة الفلسطينيين المشاركين في أعمال مقاومة كأسرى حرب، وليس كمجرمين، وهو ما يتناقض مع السياسات الإسرائيلية التي تحاكمهم أمام محاكم عسكرية وتفرض عليهم عقوبات قاسية تصل إلى الإعدام.

عقوبة محظورة

لفت أمين إلى أن عقوبة الإعدام محظورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقًا للقانون الدولي، حتى في الحالات الجنائية الخطيرة، معتبرًا أن هذا التوجه يمثل خروجًا واضحًا عن القواعد الدولية، ويعزز مناخ الإفلات من العقاب.

وحذّر من أن القانون قد يؤدي إلى تعقيد العلاقات الدولية لـ"إسرائيل"، ويضعها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، خاصة في ظل تنامي الدعوات العالمية لإلغاء عقوبة الإعدام.

وأشار إلى أن عددًا من الدول الأوروبية أعربت عن رفضها لهذا التشريع، ولوّحت بإجراءات قد تصل إلى فرض عقوبات. كما أبدت منظمة العفو الدولية قلقها من أن يكرّس القانون نظام تمييز عنصري، وقد يرقى تطبيقه إلى مستوى جريمة حرب، نظرًا لمخالفته الصريحة للمعايير الدولية.

ووفق معطيات "نادي الأسير الفلسطيني"، يبلغ عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال نحو 9500 أسير، فيما تحتجز سلطات الاحتلال جثامين العشرات ممن قضوا نتيجة التعذيب أو الإهمال الطبي، ما يعكس واقعًا إنسانيًا وقانونيًا بالغ التعقيد.

حراك دولي مطلوب

وأوضح أمين أن القانون يتضمن بنودًا مشددة، من بينها فرض عقوبة الإعدام بشكل إلزامي دون الحاجة إلى إجماع قضائي، وتنفيذ الحكم خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز 90 يومًا، مع تقليص فرص الطعن أو تخفيف الحكم، ما يثير مخاوف جدية بشأن ضمانات العدالة.

وشدد على ضرورة تحرك القيادة الفلسطينية على المستويين القانوني والدبلوماسي، عبر اللجوء إلى الآليات الدولية، بما في ذلك المقررين الخاصين في الأمم المتحدة، والهيئات القضائية الدولية، والاتفاقيات متعددة الأطراف ذات الصلة.

كما دعا إلى تفعيل دور الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، والضغط على سلطات الاحتلال للالتزام بالقانون الدولي، مؤكدًا أن البيانات السياسية وحدها لا تكفي، وأن المرحلة تتطلب خطوات عملية وحازمة لمساءلة الاحتلال.

وختم أمين بالتأكيد على أن هذا القانون لا يشكّل مجرد انتهاك قانوني، بل يمثل تصعيدًا خطيرًا في طبيعة الصراع، ويستدعي تحركًا دوليًا عاجلًا لتوفير الحماية للأسرى الفلسطينيين، وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

"التعاون الإسلامي" توجّه رسائل دولية ضد قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

جدّة/ فلسطين:

وجّه الأمين العام لـ"منظمة التعاون الإسلامي" حسين إبراهيم طه، رسائل متطابقة إلى عدة أطراف ومؤسسات دولية، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كايا كالاس، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميريانا سبولياريتش إيغر، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، للتعبير عن رفض وإدانة إقرار الاحتلال الإسرائيلي قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

وأكد الأمين العام في بيان أمس، أن "هذا التشريع يُشكّل سابقة خطيرة من حيث تقنين القتل والإرهاب والإعدام السياسي، ويمثل امتدادًا للانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتداءً مباشرًا على قيم العدالة والكرامة الإنسانية، وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان".

وأشار إلى أن "إقرار القانون يأتي في وقت تتزايد فيه المخاطر على أوضاع الأسرى الفلسطينيين، جراء الانتهاكات والجرائم التي وثّقها تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، والتي شملت الإذلال، والتعذيب الجسدي والنفسي، والمعاملة اللاإنسانية، والعنف الجنسي، والتجويع، والاحتجاز الإداري، في محاولة لتجريد الفلسطينيين من حريتهم وكرامتهم وهويتهم الإنسانية".

ودعا كافة الأطراف والمؤسسات الدولية وأجهزتها المختلفة ودولها الأعضاء، إلى "تحمل مسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوقف هذا القانون وإلغائه، وحماية الأسرى الفلسطينيين من الانتهاكات الممنهجة التي يتعرضون لها في سجون الاحتلال الإسرائيلي".

مقتل جندي إسرائيلي وإصابة آخر بجروح خطيرة جنوبي لبنان

غزة/ فلسطين:

أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي مقتل عسكري وإصابة آخر بجروح خطيرة في معارك جنوبي لبنان، وذلك خلال تواصل العملية العسكرية والعدوان الموسع على البلاد منذ 2 آذار/ مارس الماضي.

وفي وقت سابق أمس، أعلن حزب الله شن 15 هجوما على تجمعات لجيش الاحتلال وآلياته ومستوطنات وقواعد عسكرية، كما تحدث عن إيقاع إصابات في صفوف قواته.

وبذلك يرتفع عدد هجمات الحزب، ردا على العدوان الإسرائيلي، إلى 1431 منذ 2 آذار/ مارس الماضي وحتى الساعة 12:54 (ت.غ) أمس، بحسب ما أفادت وكالة "الأناضول".

وقال الحزب في بيانات متتالية، إن الهجمات تأتي دفاعا عن لبنان وشعبه مع تواصل العدوان الإسرائيلي على البلاد.

وفي تفصيل الهجمات، أفاد حزب الله بأنه "استهدف بالمسيرات الانقضاضية ثكنة ليمان شمال مستوطنة نهاريا " شمالي (إسرائيل).

كما ذكر أن هجماته بالصواريخ شملت 6 تجمعات لجنود وآليات عسكرية إسرائيلية عند "مثلث كحيل" في بلدة مارون الراس الحدودية، وبمنطقة "تلّة السدر" و"تلة فريز" في بلدة عيناتا جنوبي لبنان.

كما شملت الهجمات، تجمعات للجيش شمالي إسرائيل خاصة في ثكنة يفتاح العسكرية ومستوطنتي بيت هلل ومسكاف.

وعقب ذلك، قال الحزب إن مقاتليه استهدفوا محيط مهبط مروحيات استحدثه الجيش الإسرائيلي لإخلاء إصابات عسكرييه في بلدة مارون الراس.

كما تحدث الحزب عن اشتباك عناصره مع قوة إسرائيلية قرب منطقة "مثلث التحرير" جنوبي لبنان و"إيقاع إصابات مؤكدة بين أفرادها".

وفي سياق متصل، قال الحزب إن مقاتليه قصفوا بالصواريخ مرتين، مستوطنتي المطلة وكريات شمونة شمالي إسرائيل.

وأفاد بأن مقاتليه استهدفوا بالصواريخ مرابض مدفعية إسرائيلية في مستوطنتي يرؤون وأفيفيم شمالي إسرائيل، فضلا عن استهدافهم قاعدة جبل نيريا العسكرية التابعة لقاعدة ميرون للمراقبة وإدارة العمليات الجوية في المنطقة الشمالية أيضا.

وفي هجوم آخر، قال حزب الله إن مقاتليه استهدفوا بصاروخ موجه دبابة "ميركافا" إسرائيلية في بلدة حولا جنوبي لبنان.

في المقابل، أفادت وسائل إعلام عبرية، أمس، بحدوث أضرار في عدد من المنازل والسيارات في مستوطنة كريات شمونة جراء سقوط صاروخ أطلق من لبنان، دون توفر تقارير مستقلة عن حجم الأضرار والإصابات التي خلفتها الصواريخ.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت": "تسبب انفجار صاروخ في حي سكني جديد بمدينة كريات شمونة في أضرار للطريق، كما تضررت منازل ومركبات".

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

مختار عائلة ستيتان وفروعها - روبين

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ أحمد يونس مبارك ستيتان قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة ستيتان وفروعها - روبين، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة أبو العون - بيت دجن

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة بأن السيد/ فؤاد خالد محمد أبو العون قد تقدم لشغل منصب مختار لعائلة أبو العون - بيت دجن، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

في ورشة نظمها «منتدى الإعلاميين» بغزة

دعوات للقاء قيادي وطني لوضع إستراتيجية لنصرة الأسرى والأقصى

غزة/ نبيل سنونو:

دعا اختصاصيون في مجال الأسرى والإعلام والقانون، لعقد لقاء قيادي وطني لوضع إستراتيجية لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال والمسجد الأقصى، محذرين من قانون شرعنة قتل الأسرى أو ما سمي قانون إعدامهم، وسط انتقادات لسفارات السلطة لـ"تقصيرها وعدم أداء دورها المطلوب". جاء ذلك في ورشة نظمها منتدى الإعلاميين الفلسطينيين في مدينة غزة أمس بعنوان "قانون إعدام الأسرى: من التشريع العنصري إلى المواجهة الإعلامية"، بحضور لفيف من النخب المتخصصين.

جانب من الورشة (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

من جهته قال مدير جمعية واعد د.عبد الله قنديل: إن الهجمة الممتدة على نحو 10 آلاف أسير وأسيرة لم تتوقف في أي لحظة، مبينا أن المراحل التي تعرضت لها الحركة الوطنية خلال العقود السبعة الأخيرة وكذلك بين 1967 و2023 هي مراحل مهمة ومفصلية أدت إلى عملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأضاف قنديل في ورقة عمل قدمها خلال الورشة: إذا كنا نتحدث عن 230 أسير شهيد في تلك العقود، فهناك 90 أسيرًا شهيدا خلال العامين الأخيرين، مشيرا إلى وجود العديد من القوانين الاحتلالية التي لا تقل عنصرية وسادية عن القانون الذي صدّق عليه برلمان الاحتلال (الكنيست) أخيرًا.

ومثّل على تلك القوانين بما يسمى "قانون شاليط" الذي لا يزال العمل ساريا به ويشتمل على 70 "عقوبة" داخل سجون الاحتلال، "لأننا أمام برنامج صهيوني إحلالي استئصالي عنصري قائم على شيء واحد هو التمكن من قتل الفلسطيني في اللحظة التي يراها المحتل مناسبة".

وأوضح قنديل أن إدارة سجون الاحتلال تدوس على أي حق إنساني مكتسب للأسير سواء نصت عليه القوانين والمواثيق الدولية أو حتى قوانين الاحتلال ذاته.

وتابع بأن وزير ما يسمى "الأمن القومي" في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير لم يأت بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 وإنما قبل ذلك التاريخ وشن أكبر حرب بحق الأسرى، وقبل أيام ظهر وهو يرتدي قناعا ويُدخل فرقا إجرامية لتعتدي على الأسرى، ما يدلل على وجهة (إسرائيل) ككيان احتلالي.

وحذر قنديل من أن ما يسمى قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين لن يكون الحلقة الأخيرة فالاحتلال لن يكتفي بذلك، منبها في الوقت ذاته إلى أن هذا القانون ترك ضبابيا من ناحية تطبيقه على الأسرى منفذي العمليات الفدائية بأثر رجعي.

وعن الواقع الميداني للأسرى، قال قنديل: إن الأسرى يقولون إن الدقيقة بعد بدء حرب الإبادة على غزة هي بـ10 سنوات من العذاب داخل السجون، وسط حرمانهم من الزيارة.

ووفق قنديل، شهد مارس/آذار الماضي ارتفاعا في عدد الأسرى بنسبة 3%، وبلغ عدد الأسرى نحو 9500 موزعين على 23 مركزا وسجنا عدا عن السجون السرية، بينما بلغ عدد المعتقلين الإداريين 3500 وهو رقم هائل، كما وصل عدد الأسرى الأطفال دون سن 18 عاما إلى 350، وعدد الأسيرات إلى 79 بينهن 39 أما.

تعديل لقوانين سابقة

من ناحيته قال مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في غزة علاء السكافي، إن ما يعرف بقانون إعدام الأسرى ليس مستقلا وإنما هو تعديل لعدد من القوانين في دولة الاحتلال منها قانون الطوارئ لعام 1945 إبان الاحتلال البريطاني وقانون العقوبات في دولة الاحتلال.

وأضاف السكافي في ورقة قانونية خلال الورشة، أن التعديلات عملت على توسيع صلاحيات محاكم الاحتلال لفرض عقوبة الإعلام على الأسرى الفلسطينيين وهي تعديلات مخالفة للقانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على وجوب أن تحمي قوة الاحتلال المعتقلين المدنيين ومن يُعتقلون ضمن المنطقة الجغرافية للإقليم المحتل.

ونبه إلى أن مجمل ما تناولته معايير حقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية يحذر من تطبيق عقوبة الإعدام وخاصة إن كانت قوة الاحتلال هي من تطبق هذه العقوبة، مع افتقار الأسرى للمحاكمة العادلة.

وتابع السكافي، أن من أكثر المخاطر المرتبطة بقانون إعدام الأسرى هو ما يتعلق بتطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي على من يُتهمون بتنفيذ أعمال مقاومة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن القانون المذكور لا يتطلب إجماعا من القضاة على الحكم بعقوبة الإعدام.

وأردف بأن القانون ينضوي على تمييز عنصري وقانوني واضح عبر تطبيقه على الفلسطينيين فقط، مؤكدا أنه جاء بدوافع انتقامية بناء على توجهات حكومية منذ بدء تشكيل حكومة بنيامين نتنياهو، وأحد أسباب انضمام اليمين المتطرف لها هو إقرار قانون إعدام الأسرى.

الموقف والقرار السياسي

بدوره، دعا الإعلامي والأسير المحرر عماد الإفرنجي إلى ورشة عمل وطنية كبرى أو لقاء قيادي وطني يشارك فيه الجميع لوضع إستراتيجية وطنية للتحرك لنصرة قضية الأسرى والأقصى.

ووصف الإفرنجي في ورقة عمل إعلامية خلال الورشة، سجون الاحتلال بأنها "جحيم وموت" يُحرم فيها الأسرى من حقوقهم ويتعرضون للتنكيل والتعذيب العنيف والتفتيش العاري واغتصاب الرجال والنساء والأطفال والتجويع والإهمال الطبي ومنع أداء العبادات.

وقال الإفرنجي إن قتل الأسرى في سجون الاحتلال كان موجودًا قبل تصديق "الكنيست" على القانون الأخير الذي جاء لشرعنة القتل، مشيرًا إلى أن الأسير إسلام السرساوي استشهد في إثر ضرب مبرح تعرض له على يد جنود الاحتلال لمجرد طلبه الذهاب إلى دورة المياه وادعاء إحدى المجندات أنه شتمها.

وأوضح الإفرنجي أن الاحتلال يشن حربا على الأرض والمقدسات والإنسان، منبها إلى إغلاقه المسجد الأقصى المبارك للشهر الثاني توالياً في ظل انشغال العالم بالتطورات المستجدة في المنطقة.

وأكد أن قانون شرعنة قتل الأسرى ليس معزولا بل حلقة تندرج ضمن مسلسل انتهاكات إرهابية تصاعدية بحق الأسرى في سياق توجه فرض واقع جديد عليهم واستمرار جريمة الإبادة في قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ورأى الإفرنجي أن الخطوة الأولى في التحرك الفلسطيني هي الموقف والقرار السياسي، متسائلا: هل يوجد قرار سياسي بمواجهة الاحتلال ومتى وكيف؟ محذرا من "اختباء قيادة السلطة والفصائل والنخب وغيرهم وراء الدور الإعلامي وكأن القضية مختزلة في جهود إعلامية لنصرة قضية الأسرى ومواجهة قانون القتل المشرعن".

وشدد على أن التحرك والقرار السياسي هو الأساس والعمل الإعلامي يأتي ضمن منظومة عمل يكمل كل منها الآخر، قائلا: حتى لا يُقتل الأسرى أكثر من مرة تارة بالاعتقال والترهيب والتفتيش والاغتصاب وأخرى بذلك القانون وتخلي العالم عنهم، يجب تحقيق معادلة أساسية تتمثل بالإرادة والقرار والتعبئة الوطنية والحراك الشعبي والجهد الإعلامي والتحرك القانوني ورصد موازنة مالية ما يحقق تأثيرا وضغطا سياسيا فعالا.

وفي الإطار القانوني والأخلاقي، أوصى الإفرنجي بتفنيد القانون الإسرائيلي المذكور وإيضاح مخالفته للقوانين الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة وإبراز كيف يُستخدم كأداة سياسية انتقامية تفتقر لأدنى معايير المحاكمة العادلة.

وحثّ على تسليط الضوء على المسؤولية الجنائية الدولية التي قد تقع على عاتق من يشرع أو ينفذ هذا القانون وتشكيل لجان تحقيق دولية فيما يتعلق بالجرائم بحق الأسرى وإعداد ملف قانوني دقيق وإحالته للمحكمة الجنائية الدولية لضمان عدم إفلات مسؤولي الاحتلال من العقاب.

وأكد ضرورة تعزيز الوعي والفهم الفلسطيني والعربي والدولي بقضية الأسرى وإرهاب الاحتلال بحقهم واستخدام مصطلحات دقيقة مثل "القتل المشرعن" أو "الإرهاب القانوني" أو "القتل الممنهج بدعم الدولة" بدلا من مصطلح قانون الإعدام وأي مصطلحات تخدم رواية الاحتلال.

وأوصى باستخدام مصطلح "الأبارتهايد التشريعي أو القضائي" للتأكيد على أن هذا القانون هو على أساس عرقي وقومي ما يجعله جريمة تمييز عنصري مؤسساتية بقرار من دولة الاحتلال.

وحث الإفرنجي على استخدام مصطلح "أسرى الحرية" لتأكيد شرعية مقاومة الأسرى للاحتلال في كل القوانين الدولية، مشيرا إلى أهمية أنسنة قضيتهم والابتعاد عن لغة الأرقام فقط، ما يتطلب التركيز على قصص الأسرى وعائلاتهم.

ونبه إلى ضرورة كشف الوجه الديمقراطي الزائف لدولة الاحتلال ومخاطبة الغرب بلغته وثقافته في هذا الصدد، والتركيز على صناعة رسالة إعلامية جوهرها إنساني قانوني للجمهور الأجنبي والتركيز على المرضى والنساء والأطفال، وصياغة رسالة إعلامية للعرب والمسلمين حول قضية الأسرى والموقف الشرعي منها.

وأكد الإفرنجي ضرورة اختراق الوعي الإسرائيلي عبر صياغة رسالة إعلامية مقنعة تستند لحقائق وقوانين وحقوق وعدم تركه للسردية الإسرائيلية.

واقترح إطلاق حملات رقمية عابرة للحدود تشمل رسوما ووسوما (هاشتاج) بلغات متعددة وإشراك الناشطين الدوليين لتكوين لوبي رقمي ضاغط على الاحتلال، وإنتاج محتوى يومي مرئي يشرح مخاطر القانون الاحتلالي بأسلوب مبسط وسريع، وإطلاق منصة دولية خاصة بالأسرى بكل اللغات.

وأوصى بالسعي بكل السبل لتحويل كل فلسطيني وعربي وحر في العالم إلى منبر إعلامي للدفاع عن الأسرى وقضيتهم وفضح القانون الإسرائيلي، ودعم وإسناد كل من يؤيد القضية الفلسطينية ومحاربة كل من يحاربها.

كما دعا إلى المواجهة الدبلوماسية والشعبية والضغط عبر المنظمات الدولية وتفعيل دور السفارات والجاليات العربية والإسلامية للضغط على البرلمانات لاتخاذ مواقف واستضافة محررين بهدف التحشيد، منتقدا سفارات السلطة "التي لا تفعل شيئا".

وأكد ضرورة التواصل مع الهيئات العلمائية لتفعيل جهودها، والنفير الجماهيري العام، والملاحقة الاقتصادية وتطوير الحركة العالمية لمقاطعة (إسرائيل) وفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها (BDS).

وكان كنيست الاحتلال أقر مؤخرا بأغلبية 62 نائبا ما يسمى قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين. وبحسب صيغة القانون يمكن لدولة الاحتلال تطبيق "عقوبة الإعدام" على أي فلسطيني يقتل مستوطنا إسرائيليا، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقها على مستوطن يقتل فلسطينيا.

مدير معهد الأمل لـ«فلسطين»: 65 ألف طفلٍ يتيمٍ في غزة يواجهون تحديات كبيرة

غزة/ أدهم الشريف:

قال مدير معهد الأمل للأيتام، الدكتور نضال جرادة، إن حرب الإبادة الجماعية التي بدأها جيش الاحتلال الإسرائيلي يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وامتدت لعامين، خلّفت 55 ألف طفلٍ يتيمٍ في قطاع غزة.

ويُضاف إلى هذا الرقم 10 آلاف يتيم آخر، منذ ما قبل الحرب المروعة التي تسببت باستشهاد قرابة 73 ألف مواطن، وإصابة أكثر من 172 ألفًا آخرين، حسبما أفاد جرادة في مقابلةٍ حوارية أجرتها معه صحيفة "فلسطين" بمناسبة يوم اليتيم العربي، الذي يوافق الجمعة الأولى من أبريل/ نيسان من كل عام.

وبيّن أن الأطفال الأيتام، ويبلغ عددهم الإجمالي حاليًا نحو 65 ألفًا، "يواجهون تحدياتٍ كبيرة وخطيرة"، وفق وصفه.

وأوضح أن أبرز هذه التحديات، التي ارتفعت وتيرتها بسبب الحرب، يتمثل في تضاعف أعداد الأطفال الأيتام بشكلٍ كبير، في ظل شح الموارد والإمكانات الإغاثية، ومحدودية المؤسسات والكيانات التي تقدم خدماتها لهم، وفقدان المسكن والمعيل الذي كان يوفر احتياجاتهم قبل رحيله.

وأضاف أن "العدد المهول من الأطفال الأيتام يمثل شريحةً كبيرةً من المجتمع، وهذه الفئة لديها احتياجاتها المالية والنفسية والاجتماعية والتعليمية".

وتابع: "الأطفال الأيتام من أكثر الفئات تضررًا جراء الحرب، لاسيما أنهم فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، وأباد جيش الاحتلال عائلاتهم بالكامل".

كما بيّن جرادة أن الأطفال الأيتام فقدوا مصدر الدخل نتيجة فقدان المعيل، وترتب على ذلك إشكاليات نفسية وتربوية أثّرت في مختلف مناحي حياتهم.

ونبّه إلى تغيّرات طرأت على أولويات هذه الفئة، إذ كانت تتركز سابقًا في الجانب المالي وتوفير لقمة العيش والكسوة، أما اليوم فأصبحوا بحاجة إلى تلبية احتياجاتٍ معنوية، لاسيما فئة "الناجي الوحيد" من الحرب، ممن فقدوا الأبوين والأسرة الممتدة.

واستدرك مدير معهد الأمل للأيتام: "فئة الناجي الوحيد تعاني من متلازمة الحرب التي لا تزال مستمرة بالنسبة لهم، ما يجعلهم بحاجةٍ ماسة إلى علاجٍ وتعزيزٍ نفسي ومعنوي مستمر".

وأكدّ أن الأطفال الأيتام الذين يحملون صفة "الناجي الوحيد" هم الأكثر احتياجًا للدعم النفسي، نظرًا لأن هذه الصفة أُلصقت بهم بعد المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال إبّان الحرب، والتي لن يمحوها مرور السنين من ذاكرتهم.

وأوضح جرادة أن معهد الأمل، الذي تأسس عام 1949، يقدم خدماتٍ عديدة للأطفال الأيتام، وقد تضاعفت مسؤولياته مع الزيادة الكبيرة في أعدادهم، ما أوجد تحدياتٍ لم يواجه مثلها منذ بدء عمله قبل 77 عامًا.

ولفت إلى اكتظاظ أروقة المعهد، المقام على أرض تبلغ مساحتها الإجمالية 27 دونمًا في حي الرمالّ بمدينة غزة، بأكثر من 4500 نازح فقدوا منازلهم خلال الحرب، ما يشكل تحديًا كبيرًا ويلقي بظلاله على عمل المعهد.

وأكمل: "لو كان المعهد فارغًا من النازحين لاستطعنا استيعاب 4500 طفل يتيم، ما يعادل 10% من إجمالي عدد الأطفال الأيتام في قطاع غزة".

ووصف التمويل المقدم للمعهد بأنه "متواضع"، في ظل الارتفاع الكبير في عدد الأطفال الأيتام، وقد أثّر ذلك في تنفيذ الخطط والبرامج الخدمية التي كان يعتزم المعهد تقديمها.

وتسببت حرب الإبادة أيضًا، بحسب جرادة، في تعطيل افتتاح مبنىً كامل جهّزه المعهد بجميع الإمكانات اللازمة لاستقبال الأطفال الأيتام من عمر يوم وحتى 5 أعوام، وهو القسم الأول من نوعه في المعهد، الذي كان يستقبل الأيتام بعمر يزيد على 5 أعوام طوال السنوات التي سبقت الحرب.

وأضاف: "المعهد ما يزال يقدم خدمات معنوية ومادية، وعلاجًا ودعمًا نفسيًا، وينفذ حملات إغاثة وإعانة باستمرار، ولدينا مدرسةٌ متكاملة يفد إليها يوميًا 800 طفل، إضافةً إلى برامج دبلوم مهني متخصصة".

وشدد مدير معهد الأمل على أن عملية رعاية الأيتام تحتاج إلى إعادة ضبط في قطاع غزة، ورقابة من الجهات الرسمية الحكومية، وصولًا إلى تحقيق الشفافية والحوكمة الكاملة، لاسيما أن مؤسسات غير متخصصة دخلت مجال خدمة الأيتام، ولا تتوفر لديها الإمكانات اللازمة.

وحذّر جرادة من أن ذلك قد يترك آثارًا سلبية على الأطفال الأيتام.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الأحد 17 شوال 1447هـ 5 أبريل/ نيسان
Sunday 5 April 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

خلال اللقاء الحواري «نبض الشارع» الذي نظمته صحيفة «فلسطين»

ماهر سالم: تراجع «صفري» لدور المؤسسات الدولية بتمويل مشاريع البلديات

ضخ المياه تراجع من 100 ألف كوب يوميًّا إلى 35 ألف كوب

سيتم ترحيل 2000 متر مكعب من النفايات المتراكمة بسوق فراس على مدار 6 أشهر

موافقة شفهية من الاحتلال على إدخال مواد لمكافحة القوارض والحشرات

غزة/ يحيى اليعقوبي:

أكد المدير العام للتخطيط والاستثمار في بلدية غزة المهندس ماهر سالم تراجع في دور المؤسسات الدولية في تمويل مشاريع جمع ونقل النفايات وإزالة الركام وفتح الشوارع، الذي يكاد يصل إلى الصفر حاليا، مع الاهتمام بتمويل مشاريع أخرى كالدعم النفسي وغيرها من المشاريع، لافتا إلى أن حجم الموازنات للمؤسسات الدولية للمشاريع بكل المجالات الصحة وغيرها من المجالات لعام 2026 بلغ قرابة 425 مليون دولار.

وقال سالم خلال اللقاء الحواري "نبض الشارع" الذي نظمته صحيفة "فلسطين" بمقرها بمدينة غزة بعنوان "بلدية غزة.. تحديات متفاقمة، وواقع كارثي، ومستقبل البنية التحتية": إن "البلدية لا تتدخل بتحديد أولويات مشاريع المنظمات الدولية، التي يتدخل الاحتلال في الموافقة عليها، كما أوقف في المدة الأخيرة عمل منظمات دولية، وقد أرجأت المحكمة الإسرائيلية العليا تنفيذ القرار".

وأكد سالم أن البلدية لم تدخر جهدا في خدمة المواطنين وتوصيل المياه لهم وإصلاح شبكات الصرف الصحي وخطوط المعالجة، والتعامل مع العواصف والمنخفضات والعمل على فتح الطرق وترحيل النفايات الصلبة، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية لتلبية الحد الأدنى من الخدمات وتوفير بيئة صحية ونظيفة للمواطن.

وذكر أن من أهم المعيقات التي تواجه البلدية شح المواد والسولار والتشغيل والآليات وقطع الغيار والإطارات والبطاريات اللازمة للمولدات لتشغيل الآبار والزيوت والفلاتر، فضلا عن غياب التمويل لتشغيل بعض الآليات الخاصة بالبلدية.

وقال: "إن البلدية بقيت تصارع الحياة لوحدها دون وجود أي من المؤسسات الدولية والمحلية ولم يبق سوى سلطة المياه مع هروب جميع المؤسسات من شمال القطاع لجنوبه وهو ما شجع الأهالي على البقاء، ثم عادت لاحقا في يوليو/ تموز 2024 وبدأت تساعد في الحياة وإنشاء المشاريع وتوصل المياه وصيانة بعض الشبكات، إلى أن وصلنا لهذه المرحلة الحالية التي تقوم مؤسسات دولية بدور كبير مثل "اليونيسف" و(UNDP) ومنظمة العمل ضد الجوع وغيرها من المنظمات الشريكة، التي تساعد البلدية في صيانة شبكات الصرف الصحي وتقوم بنقل المياه عبل الشاحنات".

وأشار إلى صعوبة الأوضاع الصعبة لبلدية غزة والتي يعمل لديها 1300 موظف بلدية، يتقاضون رواتب لا تزيد عن ألف شيقل شهريا، وهو ما يعكس إحساسا من البلدية بالمسؤولية تجاه المواطن جعلها تسخر كل إمكانياتها لخدمة المواطن.

مياه الصرف الصحي والأمطار

وحول أزمة المياه والصرف الصحي، أشار إلى أن شبكات الصرف الصحي ومنظومة تصريف مياه الأمطار كانت قبل العدوان تعاني من مشاكل عديدة وعدم كفايتها واهترائها، ولا تغطي كافة أنحاء المدينة، وتفاقم الوضع مع حرب الإبادة، وقطع الاحتلال للكهرباء عن غزة التي كانت تعتمد عليها البلدية توقف شريان الحياة، واعتمدت البلدية على المولودات لتقديم الخدمات، والذي لم يكن متوفرا بشكل كاف.

وأكد سالم أن لجنة الطوارئ اتخذت قرارات جريئة للتغلب على التحديات التي واجهتها، خاصة بعدما استهدف الاحتلال 75 بئرا بشكل كلي وجزئي، وتدمير 195 ألف متر طولي من شبكات المياه، وتدمير 8 محطات للصرف الصحي، بينها ثلاث محطات طالها دمار كلي وثلاث محطات طالها دمار جزئي بليغ ومحطتان تعرضت لدمار طفيف، أدى لشلل في قطاع المياه.

ولفت إلى أن الاحتلال استهدف ثلاث محطات لتصريف مياه الأمطار، ودمر برك تدمير وتجميع مياه الأمطار، لافتا، إلى أن البلدية أوقفت مع بداية العدوان وتفاقم الأزمات جميع الخدمات، وأبقيت على أربع خدمات وهي خدمة المياه وخدمة الصرف الصحي، وخدمة جمع وترحيل النفايات، والاستمرار في فتح الشوارع لتسهيل الوصول للمستشفيات والعيادات، وحتى هذه الخدمات توقفت خلال مراحل معينة من الحرب، نتيجة استهداف الاحتلال لموظفي البلدية الذين استشهد منهم 75 موظفا أثناء تأدية الخدمة.

وأوضح سالم أن كميات المياه التي وصلت للمواطن الواحد بلغت 2 لتر مياه في بعض الأحيان ولم تزد في أحسن الأحوال عن 10 لترات يومية، وهي كمية ضئيلة مقارنة بما كان يقدم قبل الحرب إذ كان يحصل المواطن على نحو 80 لترا يوميا.

وأشار إلى أنه مع استهداف محطات الصرف الصحي قامت البلدية بتحويل المياه العادمة إلى برك تجميع مياه الأمطار بدلا من غرق الشوارع، إذ دمر الاحتلال نحو 220 ألف متر طولي من شبكة الصرف الصحي، مما أدى إلى امتلاء بركة الشيخ رضوان بنحو 500 ألف متر مكعب من المياه، والذي يؤثر على الخزان الجوفي مع تخوفات تكرار مأساة طفح البركة عام 2013.

وأكد سالم أن البلدية وصلت لمرحلة أفضل بعد دخول كمية محدودة من الخطوط اللازمة، لإصلاح شبكات المياه، واتبعت أسلوبا جديدا بالآونة الأخيرة بالحفر على خطوط المياه في الأماكن المدمرة لاستخدامها في صيانة الخطط، كما جرى استخدامها في صيانة الخط الواصل بين بركة الشيخ رضوان والبحر.

جانب من اللقاء (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وحول أزمة الوقود على خدمات البلدية، أكد وجود شح بكميات الوقود التي تؤثر على تشغيل الآبار وحصة الفرد من المياه، وتشغيل آليات كسح وشفط المياه من الشوارع.

كما أكد أن عدد سكان مدينة غزة بلغ حاليا مع نزوح أهالي بلدات محافظة الشمال: بيت حانون، وبيت لاهيا، ومخيم جباليا أكثر من مليون نسمة، بعدما كان قبل الحرب لا يزيد عن 800 ألف نسمة كانوا يتوزعون على 56 كيلو مترا مربعا، مقارنة بتواجدهم اليوم على مساحة لا تزيد عن 20 كيلو مترا مربعا، ما يجعل القدرة على تزويدهم بالخدمات غير كافية.

انتشار القوارض

وعن انتشار القوارض والجرذان والحشرات، أشار إلى أن الاحتلال منع إدخال المواد اللازمة لمكافحة الجرذان والحشرات ويعتبرها الاحتلال "موادا مزدوجة الاستخدام"، ومع صعوبة نقل جميع النفايات التي يتبقى منها يوميا نحو 500 كوب يوميا أدى لانتشار القوارض، بالرغم من المناشدات المستمرة للمؤسسات الدولية للضغط على الاحتلال لإدخال مواد مكافحة الجرذان.

وكشف سالم عن إحدى المؤسسات الدولية وصلها من الاحتلال أول أمس موافقة شفاهية على إدخال مواد لمكافحة القوارض والجرذان والحشرات على أن تقوم تلك المؤسسة بعملية الرش والتوزيع، آملا أن يلتزم الاحتلال بهذه الموافقة لوقف الهجوم الكاسح من القوارض على الخيام والبيوت والتي بدأت تنتشر في وضح النهار.

وبشأن مكب النفايات في سوق فراس، أوضح أن الحرب حالت دون الوصول لمحطات الترحيل الواقعة شرق غزة، خاصة مع امتلاء محطة الترحيل المؤقتة المجاورة لملعب اليرموك وعدم وجود أراضي فارغة، كان اللجوء اضطراريا لترحيل النفايات لسوق فراس الشعبي والتي تراكمت لتبلغ حاليا ما يزيد عن 370 ألف متر مكعب من النفايات، وأصبحت جبلا في وسط المدينة، مع تخوفات مع انهيارها على الشارع الرئيس.

وأشار إلى أن الاحتلال منع البلدية من الوصول لمكب النفايات الرئيس في منطقة جحر الديك، إلى أن تمكنت من الحصول على موافقة بالنقل المؤقت للنفايات في منطقة أرض أبو جراد والبالغة 88 دونما وتقع جنوب المدينة بجوار جامعة الأزهر، ويجري الآن عملية تجهيز المكب مع طرح مناقصتين لشركتي مقاولات محليتين، اللتان ستقومان بترحيل 2000 متر مكعب من النفايات يوميا على مدار ستة أشهر، مع تمدد الفترة الزمنية لسنة أو أكثر في حال وجود معيقات للعمل.

ولدى سؤاله عن التعديات على الشوارع، كشف سالم أن بلدية غزة ضبطت بلطجية وأصحاب بيوت يقومون بتأجير بسطات في حي الرمال وتحصيل مبالغ كبيرة تصل إلى 2000 شيقل شهريا، أو بيعها بمبالغ تصل إلى 10 آلاف شيقل (خلو طرف)، وجرى رفع قضايا ضدهم، مع حصر البسطات في شارع عمر المختار داخل حرم الجندي المجهول، وفرض رسوم بسيطة بدل خدمة.

وأكد مدير عام التخطيط والاستثمار أن البلدية بدأت بتنظيم الحالة في الشوارع الرئيسية كما جرى فتح شارع الوحدة بعرضه على المسارين وإزالة جميع البسطات التي كانت تعيق حركة المواطنين، وستبدأ حملات أخرى بشوارع الجلاء، والصحابة، وبور سعيد، ومفترق المغربي.

ولفت إلى أن الاحتلال دمر أسطول آليات البلدية، إذ تعرضت 182 آلية للاستهداف المباشر، وهي آليات متنوعة من البواقر والكباشات مما أدى لتعطل حركة البلدية.

تراكم النفايات

وحول تراكم النفايات، بين أن غزة تنتج يوميا 1700 كوب من النفايات يتم ترحيل نحو 1000 كوب يوميا بالتعاون بين البلدية والمؤسسات، ويتبقى 500 إلى 700 كوب متراكم يوميا، لافتا لوجود مناشدات للمؤسسات الدولية لزيادة مشاريع ترحيل النفايات قبل قدوم فصل الصيف، والتي يتوقع أن تتزايد فيها الروائح الكريهة.

وعن افتتاح سوق الشيخ رضوان وشكاوى المواطنين منع عدم وجود حركة بالسوق، أوضح أن البلدية تواصلت مع جميع أصحاب المحال القديمة بالسوق والبالغ عددهم 500 محالا، تقدم منهم 120 محلا تجاريا ما نسبته 20%، وفتحت المجال أمام جميع أصحاب البسطات في الشوارع.

وبين سالم أن تكلفة إنشاء المشروع بلغت 3 ملايين دولار، وعده أول مشاريع الإعمار بإنشاء سوق مركزي بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار لإعادة الحياة للحي، لافتا، إلى أن افتتاح السوق كان مقررا قبل حلول شهر رمضان إلا أن تباطؤ التجار أدى لتأخير افتتاح السوق إلى الأيام الأخيرة من الشهر.

وأكد أنه جرى التوافق مع أصحاب المحال بالسوق على استعمال العملة المهترئة وفئة 10 شواقل، إلا أن العديد من التجار لم ينتقلوا للسوق، لافتا، إلى أن البلدية أخطرت جميع أصحاب البسطات وستقوم بحملة لإزالة جميع البسطات المنتشرة خارج السوق لإرغام أصحاب البسطات على تفعيل السوق، وأن البلدية لم تقر تكلفة إيجار السوق بعد.

الغواطس والآبار

وحول الغواطس، لفت إلى أن البلدية شجعت على استعمال الغواطس بعد تدمير الآبار مع تقديم كشف بأسماء العائلات المستفيدة وإرسال لجنة للتأكد من البيانات، والتي بلغت نحو 1300 غاطس حاليا.

وأوضح سالم أنه في المرحلة الحالية استطاعت البلدية تشغيل 35 بئر مياه، إذ كانت كمية المياه المنتجة قبل الحرب التي كانت تضخ في شبكة المياه بلغت 100 ألف كوب يوميا، منها 70 ألف كوب من انتاج الآبار، و20 ألف كوب من تمد من شركة المياه الإسرائيلية "مكروت" و10 آلاف كوب من محطة التحلية الواقعة في منطقة "السودانية" شمال القطاع، ومع تدمير المحطة، وصل الإنتاج حاليا إلى 35 ألف كوب من المياه من الآبار ومياه "مكروت".

وأشار إلى أن مدينة غزة كانت تنتج 70 ألف متر مكعب من المياه العادمة التي كانت ترحل إلى البحر بعد المعالجة، أما حاليا فتنتج نحو 35 ألف متر مكعب من المياه غير المعالجة، قد يذهب للبحر 10 آلاف متر مكعب يوميا، لافتا إلى أن البلدية قامت بمشاريع تنظيف لمحطة المعالجة بالشيخ عجلين ومخططات أخرى، وستعمل على تشغيلها خلال المرحلة المقبلة.

700 كوب من النفايات تتراكم يوميًّا في غزة

حصة الفرد من المياه انخفضت من 80 لترًا يوميًّا إلى 10 لترات

الاحتلال دمر 195 ألف متر طولي من شبكات المياه و220 ألفًا من الصرف الصحي

ضبطنا «بلطجية» وأصحاب بيوت يؤجرون بسطات في حي الرمال بمبالغ كبيرة

تكلفة إنشاء وإعادة الحياة لسوق «الشيخ رضوان» بلغت 3 ملايين دولار

التصعيد المحسوب ومعادلات الردع الجديدة

نعيم مشتهى

تزداد ضربات حزب الله اللبناني ضراوةً كلما طال أمد المعركة مع إيران، في سياق حرب إقليمية متعددة المستويات تتداخل فيها حسابات الردع، وإعادة التموضع، وتعظيم الكلفة على الخصوم، إذ يواصل الحزب ترميم قدراته بعد الضربات التي تلقاها من الاحتلال "الإسرائيلي" على مدار عام ونيف، وقد وجد الحزب في الانضمام إلى المعركة مع إيران مخرجًا استراتيجيًا من الاتفاق الموقع نهاية عام 2024، الذي ينص على تفكيكه وتجريده من سلاحه، غير أن هذا الانخراط لا يمكن فهمه كخيار اضطراري، بل كجزء من إعادة تموضع استراتيجي يهدف إلى استعادة الفاعلية ضمن بيئة صراع متغيرة.

كما استثمر الحزب الحرب كفرصة للرد على خروقات الاتفاق من قبل الاحتلال، ما يجعل هذا القرار من القرارات المصيرية الناجعة حتى الآن في مسيرته، إذ يسير الحزب باستراتيجية تقوم على إدارة التوازن بين الامتثال الشكلي للاتفاق والحفاظ الفعلي على عناصر القوة الصلبة، من خلال تسليم ما يمكن تسليمه دون التفريط بالإمكانات القتالية التي يمكن توظيفها ميدانيًا، وقد ظهر ذلك بوضوح في الفيديوهات الإعلامية التابعة للإعلام الحربي للحزب خلال عمليات إطلاق رشقات الصواريخ، حيث لوحظ استخدام آليات عسكرية مموهة حاملة لراجمات صاروخية ثابتة نسبيًا، وهنا يوظف الحزب ما يُعرف في الأدبيات العسكرية بـ (التمويه العملياتي) كأداة لزيادة بقاء المنظومات القتالية وتقليل قابلية استهدافها.

كما تعامل ميدانيًا مع هذه المنظومات بطريقة تضمن توجيه الرشقات بدقة نحو أهدافها داخل الأراضي المحتلة، ويمكن قراءة هذا السلوك ضمن إطار (إدارة الموارد القتالية المحدودة)، حيث يتم تعظيم الأثر العملياتي بأدوات محدودة نسبيًا. وفي البعد الإعلامي، يوظف الحزب نشر عملياته العسكرية بفيديوهات موثقة ضمن عمليات الحرب النفسية، التي تهدف إلى زعزعة معنويات المقاتلين "الإسرائيليين" والتأثير على الجبهة الداخلية، وهو ما يندرج ضمن ما يُعرف بحروب الإدراك، حيث لا يكون الهدف تدمير القدرات فقط، بل التأثير على الإدراك والقرار لدى الخصم، غير أن الأهم يتمثل في المسار الاستراتيجي العام للحزب خلال معركة إسناد قطاع غزة، حيث أقدم على توقيع اتفاق وصفه كثيرون بأنه مهين، إلا أن القراءة الاستراتيجية تشير إلى أنه كان جزءًا من تكتيك مرحلي ضمن رؤية بعيدة المدى لإعادة بناء القوة.

وقد أفضى هذا التقدير الاستراتيجي إلى اعتماد تكتيكات أكثر مرونة خلال المعركة الحالية، التي يمكن توصيفها بأنها معركة تكتيكية ذات أهداف استراتيجية، فالعلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك هنا علاقة عضوية، حيث ينتج التكتيك الفعال عن وضوح الرؤية الاستراتيجية وليس العكس. لذلك، لا يمكن الاستهانة بقوة الحزب المتراكمة على مدار عقود، رغم الضربات التي تلقاها خلال عام 2024، حيث إن فقدانه لبعض القيادات والرموز مثل حسن نصر الله وهاشم صفي الدين وفؤاد شكر، لم يؤدِّ إلى انهياره، بل يمكن تفسير ذلك ضمن إطار سلوك الفاعلين من غير الدول، حيث تتحول الضربات القيادية إلى محفزات لإعادة إنتاج القيادة وتعزيز التماسك التنظيمي.

وكما هو معروف في أدبيات الحركات المسلحة، فإن الاغتيالات قد تتحول من عامل إضعاف إلى عامل تعبئة، إذ تولد ديناميكيات ثأرية تعزز الدافعية القتالية وتسد الفجوات التنظيمية، بل وقد تساهم في تحويل النجاحات التكتيكية للخصم إلى إخفاقات استراتيجية على المدى البعيد، كما لا يمكن إغفال القدرة التدميرية لصواريخ الحزب، حيث نشرت وسائل الإعلام "الإسرائيلية" العديد من المقاطع التي توضح آثار الاستهدافات، والتي تعكس حجم الدمار الناتج عنها.

وقد أعلنت وسائل الإعلام "الإسرائيلية" عن استهداف الحزب لأحد المباني التي كان يقيم فيها وزير الحرب "الإسرائيلي" يسرائيل كاتس، وهو ما يشير إلى مستوى متقدم من الدقة الاستخباراتية والقدرة على اختراق العمق الحيوي للخصم، ويمكن تفسير هذا التطور ضمن مفهوم (الردع غير المتماثل)، حيث يسعى الفاعل الأضعف نسبيًا إلى تعويض فجوة القوة عبر استهداف نقاط حساسة ذات قيمة عالية، كما أن هذا النمط من العمليات يعكس تحولًا من الاستهداف الكمي إلى الاستهداف النوعي، بما يرفع الكلفة السياسية والنفسية على صانع القرار "الإسرائيلي".

في المقابل، برز دعم معنوي من المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، حيث نشر الناطق باسم كتائب القسام "أبو عبيدة" رسالة دعم للحزب، داعيًا إلى أسر جنود "إسرائيليين" وتنفيذ صفقات تبادل، ويعكس هذا التنسيق مستوى من التكامل بين ساحات محور المقاومة، رغم التباينات الجغرافية والضغوط العملياتية، وهو ما يندرج ضمن مفهوم (تعدد الجبهات المترابطة) في الحروب الإقليمية.

كما يظهر هذا الموقف اهتمام المقاومة في غزة بملف الأسرى، خاصة في ظل مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وعدم قدرتها على الانخراط المباشر في المعركة في الوقت الراهن، نتيجة الحاجة إلى إعادة بناء القدرات العسكرية بعد حرب استنزافية طويلة امتدت قرابة عامين (7 أكتوبر 2023 – 10 أكتوبر 2025).

الخلاصة:

يمكن فهم سلوك حزب الله في هذه الحرب من خلال تطبيق عدة أطر نظرية، أبرزها الردع غير المتماثل ونظرية الفاعلين من غير الدول. ففي الحالة الأولى، يعمل الحزب على تعويض الفجوة في موازين القوة عبر استهدافات نوعية ذات أثر استراتيجي، بما يعزز قدرته على فرض معادلات ردع جديدة، أما في الحالة الثانية، فإنه يظهر قدرة عالية على التكيف التنظيمي وإعادة إنتاج القوة رغم الضربات، وهو سلوك نمطي للتنظيمات اللادولانية في بيئات الصراع الممتد.

وعليه، فإن ما يجري لا يمكن قراءته كتصعيد ميداني محدود، بل كجزء من عملية أوسع لإعادة تشكيل ميزان الردع الإقليمي، حيث تتداخل الأدوات العسكرية، والإعلامية، والنفسية في إطار صراع طويل الأمد مفتوح على احتمالات متعددة.

إغلاق المسرى وإعدام الأسرى...
كلاهما قانونان متطرفان لتصفية القضية الفلسطينية

هلال نصّار

قانون إعدام الأسرى ليس مجرّد تصعيد خطير، بل هو نص قانوني وإعلان رسمي بأن حياة الأسير الفلسطيني مباحة، وأن السجون ستصبح ساحة مفتوحة للإعدام، بعد أن استخدمها مسلخا للتحقيق والتعذيب والتنكيل، فبعد سنوات من "القتل البطيء" والإهمال الطبي والتعذيب الوحشي، يأتي هذا القانون ليُكمل المشهد داخل سجون الاحتلال؛ هذا الأمر يستحق انتفاضة شعبية في العواصم العالمية، وعلى أحرار العالم كسر القيود ورفع الألجام أمام الصمت للأفواه الحرة من أجل المطالبة بإبطال هذا القانون الفاشي والتراجع عنه، إضافة لاستدعاء السفراء الإسرائيليين وطردهم من بلادهم وإعلان مقاطعة كاملة في كل المجالات المختلفة سياسياً وإعلامياً واقتصادياً وعسكرياً ورياضياً وفنياً وثقافياً وقانونياً وأكاديمياً، فهؤلاء الأسرى خرجوا للدفاع عن شعبهم وأرضهم ومقدساتهم؛ والدفاع عنهم والانتصار لهم هو واجب وأمانة، أما السكوت أمام جريمة هذا القانون سيشجع الاحتلال ويغريه لتمرير مزيد من القوانين الإجرامية بحق شعبنا، وخير رد عليه هو مواصلة المقاومة وتدفيعه ثمن جرائمه.

▫يعد هذا القانون الإجرامي مخالف للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وللأعراف الدولية والمواثيق الإنسانية والحقوقية، كما وتشكل مصادقة الكنيست على قانون عقوبة إعدام الأسرى الفلسطينيين جريمة حرب متكاملة الأركان ضد الأسري العُزل وشرعنة للقتل العلني والإعدام البطيء، في حين *يُعد تنفيذ قانون إعدام الأسرى وتطبيقه تمثيلاً لإعدام الشعب الفلسطيني عامة،* وهو تشريع عنصري وقرار فاشي وسقوط قانوني وأخلاقي وتجسيد يهودي توراتي وحشي، يكشف عن أن المنظومة القانونية والقضائية للاحتلال ماهي إلا أداة انتقام سياسي وفق أهواء ومزاج متطرفين يمينيين صهاينة.

▫هذا التشريع الصهيوني هو تشريع قتل علني ظالم بصبغة قانونية، وإجماع تصويت أعضاء الكنيست لإضفاء شرعية عنصرية على قرار إعدام الأسرى الفلسطينيين والتخلص منهم لإلغاء أي إنجاز سياسي قد يُحقق لاحقاً، وتجنباً للإفراج عن الأسرى المحكوم عليهم بالمؤبدات والأحكام العالية لأكثر من عقدين بالخروج بصفقات سياسية، في حين أُعدم عشرات الأسرى في سجون الاحتلال سرًّا خلال حرب الإبادة في العامين الماضيين (2023,2025)، من خلال التحقيق الخشن والتعذيب القاسي، وكان المجرمون اليهود يكتفون حينها بالإبلاغ عن وفاتهم، وبعضهم ينكرون وجودهم بالإخفاء القسري وهو الإعدام البطيء بشكل تنازلي لمعنوياتهم وصمودهم.

▫تشريع القتل بحق الأسرى الفلسطينيين مسار قانوني إسرائيلي نحو إضفاء الشرعية على الإعدام وتصاعد المسار التشريعي، مشروع قانون إعدام الأسرى لم يكن مفاجئًا، بل متوقعا إلى حد ما لامتداد محاولات متكررة منذ سنوات عديدة وفق مخططات صهيونية خبيثة، مع تصاعد النزعة المتطرفة داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية، فيما طُرح المشروع عام2022، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية عام2023، ثم شهد تقدمًا مجددًا في سبتمبر2025 بعد مصادقة لجنة الأمن القومي عليه، وصولاً لإقراره بأغلبية ثلثي الكنيست وبدعم من نتانياهو، قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين ينص على حكم إعدام الأسير شنقاً بعد 90 يوماً من اتخاذ القرار، وهناك قرابة 220 أسيرا مهددين بتنفيذ القرار ضدهم وقد يكونون عُرضة للإعدام إذا اتخذت المحكمة العليا تطبيق القانون، وحوالي 118 أسيرًا محكومين بالمؤبد أو يواجهون أحكامًا مشابهة، قد يكونون الأكثر استهدافًا، وفي مقدمتهم "أسرى النُخبة" من قطاع غزّة.

▫إنّ الاحتلال بإقراره قانونَ إعدام الأسرى إنّما يُكرّس جريمةً لم تتوقف عن ممارستها على مدار عقود طويلة، تشمل عمليات الإعدام خارج إطار القانون، فضلاً عن الإعدام البطيء والمباشر بحقّ الأسرى الفلسطينيين، وأنّ ذلك لم يكن مفاجئاً في وجود حالة التوحش غير المسبوقة التي بلغتها منظومة الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أنّ الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحقّ الأسرى في أعقاب حرب الإبادة، وتحويل السجون والمعسكرات إلى شبكة تعذيب ممنهجة بهدف قتل الأسرى وتدميرهم، تؤكد أنّ إسرائيل تمارس فعلياً عمليات الإعدام بحقّهم، وهناك أكثر من مئة أسير استُشهدوا في السجون والمعسكرات منذ اندلاع الحرب، أعلن عن هويات تسعة وثمانين منهم، في حين لا يزال العشرات من معتقلي غزة رهن الإخفاء القسري. إن تصديق الكنيست على قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، هو "امتداد لنهج الحكومة الصهيونية العنصري والإجرامي، ومحاولة لتشريع القتل الجماعي المنظّم ضد أبناء شعبنا الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال؛ إن هذا القانون تصعيد إجرامي يثبت أن جميع أجهزة كيان الاحتلال هي أدوات إجرامية تستخدم للتنكيل بالشعب الفلسطيني، إذ إن الاحتلال يحاول من خلال السعي لتمرير هذا القانون فرض نظام قانوني مزدوج في الضفة، يدين الفلسطينيين ويمنح الحصانة الكاملة للمستوطنين والمحتلين، ومتى لم تمارس إسرائيل الإعدام بحق الفلسطيني؟؟ المسألة ليست قانونا من عدمه، بل مسارا كاملا يتبدّل اسمه لا جوهره:

- 1948 – التأسيس بالعنف:

مجازر لتثبيت السيطرة وخلق الردع.

- 1948–1966 – الحكم العسكري:

إطلاق نار لضبط الداخل (كفر قاسم نموذجًا).

- الانتفاضات – عقيدة القتل:

"إطلاق النار بهدف القتل" ثم "الاغتيالات".

- ما بعد 2000 – التحييد الفوري:

إطلاق نار لإنهاء الحدث لا لإحتوائه.

- اليوم – التقنين:

القتل يصبح سياسة تُناقَش قانونيًا.

تغيّرت اللغة، من "تطهير" إلى "أمن" إلى "مكافحة إرهاب" إلى "تحييد"، في الجوهر شيء واحد لم يتغيّر: حق تُصادره إسرائيل لنفسها، احتكار قرار الحياة لليهودي والموت للفلسطيني، بلا محاكمة ثم البحث لاحقًا عن مبرر.

▫هذا القانون يعكس انتقال الحكومة الإسرائيلية من إدارة منظومة قمع وتنكيل داخل السجون إلى تبني سياسة تصفية علنية، تقودها أطراف يمينية متطرفة داخل الائتلاف الحاكم، في مقدمتها وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وبدعم سياسي من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ويوصف هذا التشريع الجديد الذي لا يمكن فصله عن سياق متصاعد من الإجراءات التي طالت الأسرى، من تشديد غير مسبوق في ظروف الاعتقال، إلى تقليص الحقوق الأساسية، وصولًا إلى ممارسات وصفتها بـ"الإعدام البطيء" نتيجة الإهمال الطبي وسوء المعاملة وتشديد الإجراءات الأمنية عليهم، وأن إقرار هذا القانون يمثل محاولة لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات قائمة، محذّرة من أنه يفتح الباب أمام مرحلة أكثر خطورة، قد تشهد تصعيدًا خطيراً نتيجة إخفاق الجهود الحقوقية والوطنية والدولية في استهداف الأسرى على نحو مباشر.

وفي قراءة لتداعيات القرار، هذا القانون يحمل أبعادًا تتجاوز الإطار القانوني، ليعكس توجهًا سياسيًا يسعى إلى إعادة تعريف العلاقة مع الأسرى الفلسطينيين بالورقة النهائية على أساس تصفوي، مع غياب أي ضوابط حقيقية أو رقابة دولية فاعلة. إقرار الكنيست الصهيوني لقانون إعدام الأسرى يعكس مستوى غير مسبوق من الإجرام، واستهتارًا صارخًا بكل القوانين والمواثيق الإنسانية والدولية، فـالاحتلال، الذي سبق أن أعدم مئات الأسرى تحت وطأة التعذيب والإهمال الطبي داخل سجونه، يسعى اليوم إلى إضفاء غطاء قانوني على جريمة قائمة أصلًا، عبر تشريع إعدامهم بشكل مباشر، في محاولة مكشوفة لتصفية قضية الأسرى؛ وعمليًا، لم يتردد الاحتلال يومياً على ارتكاب الإعدامات الميدانية، فقد أعدم عشرات الآلاف من أبناء شعبنا من المدنيين في الشوارع، والمنازل، والمستشفيات، والمدارس، دون محاكمة، وعن سبق إصرار، ودون أن يكلّف نفسه حتى عناء تبرير هذا السلوك الإرهابي.

▫"الصمت الدولي المتواصل"، وغياب ردود فعل جدية من المؤسسات الحقوقية والدولية يوفّر بيئة تسمح بتمرير مثل هذه التشريعات دون مساءلة، وأن التعامل مع هذا التطور يتطلب تحركًا في جميع الأصعدة والتي تتجاوز البيانات التقليدية، باتجاه مسارات قانونية وسياسية قادرة على كبح ما وصفته بمحاولات "تقنين التصفية الجسدية" للأسرى، والمجتمع الدولي لا يقف لأنه ميت إكلينيكياً من الوجود الفلسطيني وحقوقه المشروعة، هذا الضعف هو الذي خلق الجرأة لدى قادة الاحتلال باتخاذ قانون إعدام الأسرى والتصويت عليه وإقراره داخل أروقة الكنيست ووفر له البيئة الآمنة لتمريره دون مساءلة أو محاسبة؛قرابة 80سنة، لم يتجرأ الاحتلال على اتخاذ قرار بإعدام الأسرى الفلسطينيين، وظل خائفاً من غضبة شعبية ونهضة عربية تزلزل وجوده!؛ أما اليوم وبعد إغلاق مسرى رسول الله ﷺ ومنع المصلين من الوصول للمسجد الأقصى المبارك لأكثر من شهر دون تحريك ساكن؛ صدّق نهائياً على قانون إعدام الأسرى، حيث نفذ الاحتلال مخططه لإغلاق المسجد الأقصى لأكثر من شهر في ظل إغلاق دور العبادة بذريعة الوضع الأمني وحالة الطوارئ أثر الحرب مع إيران فيما أعاد فتح كنيسة المهد بعد استدعاء الفاتيكان للسفير الإسرائيلي، واتخذ إجماعاً بالأغلبية في الكنيست لإقرار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين عقب اقتراب عيد الفصح العبري الذي أعلنت سلطات الاحتلال عزمها فتح حائط البراق للسماح فيه بأداء طقوس "بركة الكهنة" وإدخال قرابين الفصح لذبحها في باحات الأقصى، في حين يمنع المسلمين من دخوله والصلاة فيه وانشغال الأمة بأحوالها، هكذا يمرر الاحتلال مخططاته الخبيثة والعالم في غفلة صامتة وسُبات عميق.

▫الخلاصة|| يُعد قانون إعدام الأسرى من أكثر القوانين هشاشة من حيث الصياغة والمضمون إضافة للإشكالات العديدة التي يتضمنها، بنص القانون على فرض عقوبة الإعدام في الحالة التالية: *"من يتسبب عمداً في وفاة إنسان بهدف نفي وجود دولة إسرائيل"،* غير أن هذا التعريف يثير تساؤلات جوهرية؛ إذ من المفترض أن تكون النصوص القانونية واضحة ومحددة، لا سيما في المجال الجنائي حيث تُفرض أقسى العقوبات، أما هذا النص، فيتسم بدرجة عالية من الغموض والتجريد، فعبارة (بهدف نفي وجود دولة إسرائيل) تفتقر إلى التحديد القانوني الدقيق، وتبدو أقرب إلى تعبير صحفي أو خطابي منها إلى صياغة قانونية منضبطة. واللافت أن الصياغة الأصلية للمقترح كانت مختلفة جذرياً، إذ كانت تشير إلى "القتل بدافع قومي أو عنصري"، إلا أنه ومع التخوّف من أن يفضي ذلك إلى إمكانية تطبيق القانون على يهود ارتكبوا جرائم قتل بدوافع قومية، فكروا وفكروا: كيف يمكن فرض عقوبة الإعدام على العرب فقط! دون قول ذلك صراحة، حتى لا يتم إلغاء القانون بسبب العنصرية؟ فاختاروا هذه الصياغة الغريبة والمبهمة، غير أن هذه الصياغة، بطبيعتها، لا تصلح لنص جنائي، لأنها تمنح القضاة هامشاً واسعاً جداً في تفسير ما إذا كان الهدف من الفعل هو "نفي وجود الدولة"، وبالنظر إلى خطورة العقوبة، وإلى معيار الإثبات الصارم في القضايا الجنائية، فمن المرجح أن يُفسَّر هذا النص بأضيق نطاق ممكن، بحيث يبقى الشك قائما في الغالبية الساحقة من الحالات.

وفي هذا السياق، المقصود هو: "القتلة الذين يرتكبون أفعالهم بهدف الإضرار بوجود دولة إسرائيل"، غير أن هذا التفسير لا يتطابق مع الصياغة التي أقرت فعلياً، كما أنه يوضح ضمناً أن القانون لن يشمل حالات القتل بدافع الكراهية أو العنصرية بحد ذاتها، فضلا عن الغموض بشأن مدى انطباقه على مواقف تتعلق بجزء من أراضي الدولة، ويضاف إلى ذلك أن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير قد أبقى للقضاة سلطة تقديرية بعدم إصدار حكم بالإعدام حتى في حال الإدانة وفق هذا البند، وذلك لأسباب خاصة تسجل، وعليه حتى في حال إثبات بما لا يدع مجالًا للشك أن الهدف كان "نفي وجود الدولة"، وهو أمر إشكالي بحد ذاته من حيث التعريف، فإن الحكم بالإعدام يظل غير ملزم، وعليه فإن الترويج لهذا القانون بوصفه إنجازا فعليا لا يعد كونه تضليلاً للرأي العام. فخلافاً لما قد يبدو في الخطاب الشعبي، فإن هذا القانون قد يترتب عليه ثمن سياسي كبير، دون تحقيق أي أثر عملي يذكر، إذ يحتمل أن يُبطَل قضائيا، وإن لم يحدث ذلك، فسيبقى نصا جامدا بلا تطبيق فعلي.

نسرين في مواجهة الحرب... أمٌّ وحيدة بثلاثة أطفال تحت خيمة بلا مقوّمات حياة

الزميلة صفاء عاشور في أثناء لقائها نسرين (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ صفاء عاشور:

لم تكن نسرين عاشور تتخيّل يومًا أن تنقلب حياتها إلى هذا المشهد القاسي؛ خيمة مهترئة، وأرض باردة، وثلاثة أطفال يلتفون حولها بحثًا عن دفءٍ لا تملكه.

تجلس في زاوية خيمتها، تحدّق في وجوه أطفالها بصمت، في حين تتزاحم في ذاكرتها صور حياة مضت، قبل أن تبتلعها الحرب بكل قسوتها.

قبل اندلاع الحرب، كانت نسرين تعيش حياةً بسيطة مع زوجها وأطفالها الثلاثة في مدينة غزة. لم يكن لديهم الكثير، لكنهم كانوا يملكون الأمان، وسقفًا يحميهم، ودفئًا عائليًا يخفّف وطأة الصعوبات.

ومع بداية الحرب، اختارت نسرين وزوجها البقاء في منزلهم بحي الزيتون، رافضين النزوح رغم القصف المتواصل. كان قرار البقاء نابعًا من إيمانٍ عميق بأن الأرض لا تُترك، وأن النزوح بدايةٌ لفقدانٍ أكبر. تقول نسرين: "كنا نخاف، نعم، لكننا كنا نتمسّك ببيتنا، نشعر أنه آخر ما نملك".

مرّت الأيام ثقيلة؛ القصف لا يتوقف، وأصوات الانفجارات أصبحت جزءًا من تفاصيل الحياة اليومية. ومع اشتداد الحصار وبدء المجاعة، صار الحصول على الطعام تحديًا يوميًا.

كانت نسرين توزّع القليل الذي لديهم على أطفالها، وتخفي جوعها خلف ابتسامةٍ متعبة.

لكن اللحظة التي غيّرت كل شيء جاءت فجأة. في يوم بدا كغيره من أيام الحرب، خرج زوجها للقاء مجموعة من الشباب، قبل أن يستهدفهم صاروخ أطلقته طائرة "كواد كابتر".

لم يمضِ وقت طويل حتى وصل الخبر: استُشهد زوج نسرين، وانهار العالم من حولها.

"لم أصدّق... كنت أنتظر أن يعود، أن يطرق الباب، أن يقول إنهم أخطأوا"، تقول بصوتٍ متقطّع، وهي تغالب دموعها.

بفقدانه، لم تخسر شريك حياتها فحسب، بل السند الوحيد الذي كانت تعتمد عليه في مواجهة هذه الظروف القاسية. أصبحت فجأة مسؤولة عن ثلاثة أطفال، في وقتٍ لا يكاد فيه الإنسان يجد ما يسدّ رمقه.

بعد استشهاده، اضطرت نسرين إلى النزوح مجددًا. لم يعد هناك خيار للبقاء، مع تصاعد القصف واقترابه من مناطق سكنهم. حملت أطفالها وما تيسّر من متاع، وانضمت إلى موجة نزوح لا تنتهي.

كانت الرحلة قاسية بكل معنى الكلمة: طرق مدمّرة، خوف دائم، وأطفال يسألون عن والدهم الذي لن يعود.

"أصعب ما كان عليّ أن أرى أطفالي يسألون عنه... ولم أكن أملك إجابة تخفّف عنهم"، تقول.

خلال النزوح، فقدت نسرين معظم ما تملك، حتى الملابس البسيطة التي كانت تحملها لأطفالها. وفي نهاية المطاف، أقامت خيمة لا تكاد توفّر الحد الأدنى من الحماية.

اليوم، عادت إلى حي الزيتون، وتقيم مع أطفالها في خيمة لا تحتوي سوى على بعض البطانيات. لا فرشات، ولا أغطية كافية، ولا حتى ملابس تقيهم البرد.

ينامون على الأرض مباشرة، بينما تحاول نسرين أن تجعل من جسدها حاجزًا يحمي أطفالها من قسوة الليل. تقول: "الأرض قاسية جدًا... ظهري لم يعد يحتمل، لكن ماذا أفعل؟ لا أستطيع أن أترك أطفالي ينامون وحدهم".

الليل بالنسبة لها ليس وقتًا للراحة، بل بداية معاناة جديدة. يتسلل البرد إلى الخيمة، وتعيد أصوات القصف البعيدة ذكريات الفقد والخوف. تبقى مستيقظة لساعات، تراقب أطفالها، وتتأكد أنهم بخير، رغم إدراكها أن الخطر لا يزال قائمًا.

أما النهار، فهو صراع آخر مع الجوع. لا مصدر ثابتًا للطعام، وتعتمد على مساعدات محدودة إن توفّرت. أحيانًا تمر أيام دون أن يجد أطفالها ما يكفيهم من الغذاء.

تحاول أن تبدو قوية أمامهم، لكنها تعترف بأن الأمر بات يفوق طاقتها: "أنا أحاول... لكنني تعبت. لا أريد شيئًا لنفسي، فقط أريد أن يعيش أطفالي بكرامة".

ورغم ذلك، لم تستسلم. عادت تدريجيًا إلى العمل خلال الحرب، من خلال المشاركة في فعاليات ترفيهية للأطفال داخل مخيمات النزوح، محاولة إدخال بعض الفرح إلى قلوبهم.

تقول: "كنت أرسم للأطفال أشكالًا يحبونها، كالفراشات والطيور والطائرات، ليعيشوا لحظات من السعادة وسط كل هذا الألم".

كما واصلت عملها بشكل فردي مع العرائس داخل الخيام، مضيفة لمسة جمال في ظروف قاسية، "كنت أحاول أن أرمّم فرحة العروس، رغم كل شيء".

تحديات مستمرة وإقبال رغم الصعوبات

بعد دخول الهدنة حيّز التنفيذ، استطاعت شاهين إعادة إنتاج بعض منتجاتها من الحنّة الطبيعية و"الستيكرات"، لكن بتكلفة مرتفعة نتيجة شحّ المواد الخام وارتفاع أسعار المولدات الكهربائية.

ورغم ذلك، فوجئت بإقبال كبير على منتجاتها، تقول: "هذا الإقبال يعكس ثقة الزبائن بمنتجاتي، التي عرفوها قبل الحرب. أحيانًا تُباع المنتجات قبل عرضها".

لكنها تشير إلى أن العمل لا يزال مرهقًا، في ظل صعوبة توفير المواد الخام، خاصة بعض الأنواع مثل الحنّة السوداء، التي تُعد الأكثر طلبًا.

وتضيف: "أصبح دخلي يعتمد بشكل أكبر على نقش الحنّة في صالونات التجميل أو خلال الحفلات".

تعلن سمية عن أماكن عملها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سواء في صالون تجميل أو خلال حفلات، حيث تقدّم نقوشًا مميزة للنساء والأطفال.

رحلة شاقة وأمل مستمر

لا تنتهي معاناة شاهين عند حدود العمل، إذ تضطر أحيانًا للسير مسافات طويلة للعودة إلى منزلها بعد انتهاء حفلات الحنّة، بسبب غياب وسائل النقل.

تقول: "أمشي مسافات طويلة يوميًا، لكن رغم التعب، أشعر بالسعادة لأن عملي يؤمّن لي دخلًا يحفظ كرامتي ويغنيني عن الحاجة".

ورغم قسوة الظروف، تواصل سمية شاهين رحلتها، متمسكة بشغفها، ومؤمنة بأن العمل—مهما كان بسيطًا—يمكن أن يكون طوق نجاة في وجه الحرب.

لم يكن قرار العودة إلى العمل خيارًا بالنسبة لسمية، بل ضرورة فرضتها الظروف، إذ يشكّل مشروعها المصدر الوحيد لدخل الأسرة مع انعدام فرص العمل. تقول: "رغم شغفي بعملي، فإن الظروف في غزة صعبة للغاية".

شغف يتحوّل إلى مهنة

شاهين، خريجة اللغة الإنجليزية وأم لخمسة أبناء، وجدت شغفها في نقش الحنّة بعد تجارب غير موفقة في مشاريع صغيرة أخرى لم تحقق عائدًا مجزيًا.

تروي: "كان لدي محل لتفصيل العباءات، تعرّفت من خلاله إلى زبونات كثيرات، وكنت أمارس نقش الحنّة كهواية إضافية. لكن المشروع لم يكن مجديًا، واكتشفت أن شغفي الحقيقي في الحنّة، فتفرغت له".

تصف سمية عملها بأنه كان مصدر متعة كبيرة، إذ بدأت مشروعها الصغير، وراحت تقدّم خدمات نقش الحنّة للفتيات والأطفال والسيدات في الأعياد والمناسبات، وخاصة حفلات الأعراس.

ومع الوقت، طوّرت مشروعها ليشمل إنتاج "ستيكرات" الحنّة، إلى جانب منتجات الحنّة الطبيعية لمختلف الاستخدامات، سواء للنقوش أو للشعر.

تقول: "كنا نعمل كأسرة واحدة؛ أنا وزوجي في البيع والتوزيع، وابني الكبير في التصميم، وابنتي في التغليف والتسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي".

وسرعان ما توسّع نشاطها، لتصل منتجاتها إلى الضفة الغربية والداخل المحتل، وحتى إلى مصر، قبل أن تأتي الحرب وتقلب كل شيء.

الدمار وبداية جديدة

تعرّض منزل سمية وورشة عملها للدمار، وفقدت جميع معداتها، من آلات وطابعات وخلاطات، إلى أدوات التغليف.

أطفال نسرين، الذين فقدوا والدهم، يعيشون واقعًا أقسى من أعمارهم؛ لا مدارس، لا ألعاب، ولا شعور بالأمان. كل ما يملكونه أمّ تحاول أن تعوّضهم عن كل شيء، رغم أنها نفسها مكسورة من الداخل.

تنظر نسرين إلى أطفالها وتفكّر في مستقبلهم المجهول. الخوف لا يفارقها، ليس فقط من الحرب، بل من العجز عن تأمين أبسط احتياجاتهم.

"أتمنى أن ينظر إلينا العالم... أن تساعدنا المؤسسات الدولية، أن يوفّروا لنا مكانًا نعيش فيه، أو من يتكفّل بأطفالي. أخاف عليهم أكثر من خوفي على نفسي".

قصة نسرين ليست حالة فردية، بل صورة موجعة لمعاناة آلاف النساء اللواتي فقدن أزواجهن في الحرب، وأصبحن يتحمّلن وحدهن عبء الحياة في ظروفٍ لا إنسانية.

من تحت الركام إلى نقش الحياة... سمية شاهين تعيد إحياء مشروع الحنّة في غزة

غزة/ فاطمة العويني:

الحياة في غزة، مع استمرار الحرب الإسرائيلية، باتت مرادفًا للمشقة، وتتضاعف هذه المعاناة حين تحاول امرأة استعادة مشروعها الصغير الذي دمّرته الحرب، كما فعلت سمية شاهين، التي وجدت نفسها مضطرة للبدء من جديد لإعالة أسرتها.

الأخيرة
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
FELESTEENONLINE
الأحد 17 شوال 1447هـ 5 أبريل/ نيسان
Sunday 5 April 2026
WWW.FELESTEEN.PS

«الأوقاف» بغزة تحظر العمل بنظام "حج وعمرة البدل" وتحذر من عمليات احتيال

غزة/ فلسطين:

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغزة، حظر العمل بنظام "حج وعمرة البدل عن الغير" من قطاع غزة خلال موسم 1447هـ / 2026م، وذلك لتعذر سفر حجاج القطاع هذا العام، إلى جانب رصد حالات نصب واحتيال مالي مرتبطة بهذا المجال.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس، أن جهات وصفحات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي تستغل مشاعر ذوي الشهداء والمتوفين، ورغبتهم في أداء مناسك الحج أو العمرة عن أقاربهم، عبر نشر إعلانات مضللة وعروض غير موثوقة.

وأكدت الوزارة أن ما يتم تداوله من مقاطع فيديو وشهادات ترويجية لا يخضع لأي رقابة أو إشراف رسمي من الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، مشيرة إلى أن تلك المواد تندرج ضمن ممارسات غير صحيحة ولا تتوافق مع التكاليف الحقيقية لأداء هذه الشعائر.

ودعت الوزارة جميع العاملين في هذا المجال إلى التوقف الفوري عن تقديم هذه الخدمات، ومراجعة الوزارة بشكل عاجل، مع إعادة أي مبالغ مالية تم تحصيلها من المواطنين، تحت طائلة المسؤولية القانونية.

كما حذرت المواطنين من التعامل مع أي إعلانات أو جهات تدعي تقديم خدمات "حج وعمرة البدل"، مؤكدة ضرورة التحقق من المصادر الرسمية وعدم الانسياق وراء العروض الوهمية حفاظاً على أموالهم وحقوقهم.

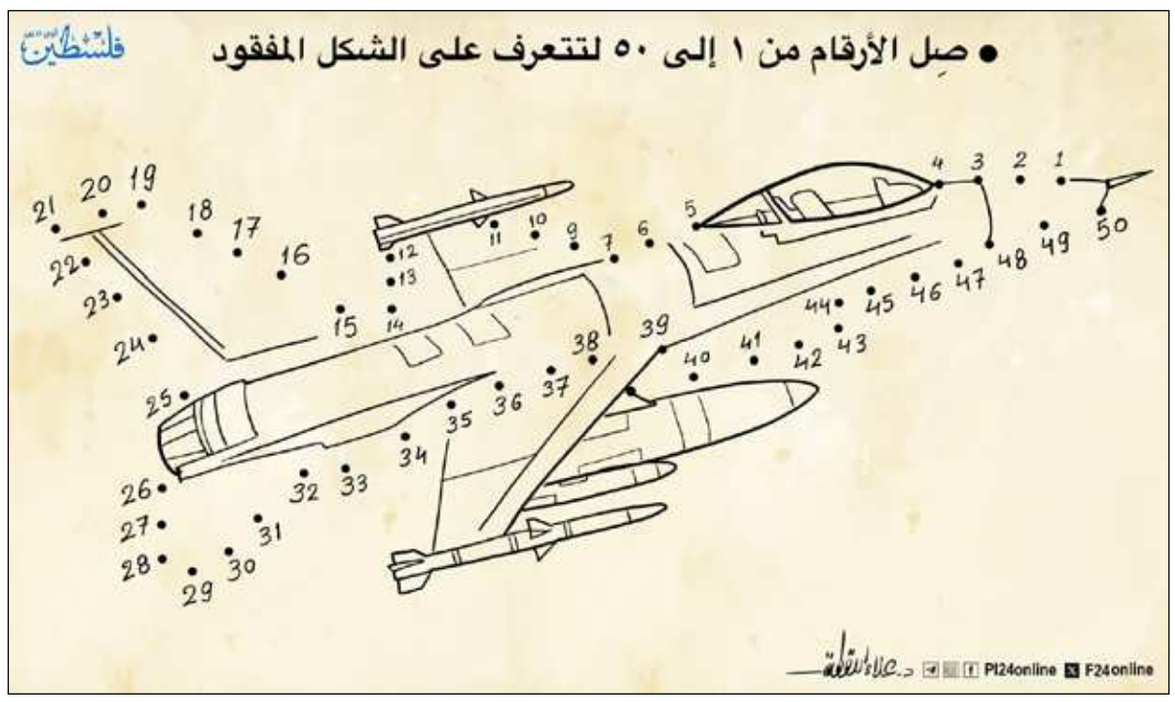

«علماء بلا حدود» في غزة: خطط لتوسيع التعليم وتعزيز القطاع الصحي بعد الحرب

غزة/ محمد أبو شحمة:

في إطار جهود دعم القطاعات الحيوية في غزة بعد الحرب، أعلنت منظمة "علماء بلا حدود" خطة طموحة لتوسيع البنية التعليمية والصحية، تشمل إنشاء مئات المدارس وتقديم منح دراسية، إلى جانب مشاريع طبية وإغاثية تستهدف مئات آلاف المستفيدين.

وكشف رئيس الهيئة التمثيلية لمنظمة "علماء بلا حدود" في غزة، الدكتور حمزة أبو دقة، خلال لقاء جمعه بالصحفيين مساء أمس، عن خطة لإنشاء 300 مدرسة لخدمة الاف الطلبة في قطاع غزة، إضافة إلى تقديم 150 منحة دراسية، بقيمة إجمالية تصل إلى 100 ألف دولار.

وقال أبو دقة: "تم تجهيز 7 مدارس، وبدأ الطلبة بالفعل في تلقي التعليم داخلها، كما يجري حاليًا تأمين التمويل اللازم لبناء 50 مدرسة في مناطق مختلفة من قطاع غزة".

وأضاف أن المنظمة تعمل في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، مع تركيز خاص على قطاع التعليم بشقيه العام والعالي، مشيرًا إلى أن المدارس يتم تجهيزها بالكرفانات بشكل كامل، بما يلبي احتياجات العملية التعليمية في ظل الظروف الصعبة.

وأوضح أن جهود المنظمة لا تقتصر على التعليم العام، بل تمتد إلى التعليم العالي، حيث بدأت بتنفيذ مشاريع لإعمار وتأهيل قاعات جامعية قائمة، من بينها مرافق داخل جامعة الأزهر، إلى جانب إنشاء مرافق تعليمية جديدة مجهزة بالكامل.

وأشار إلى أن من أبرز هذه المشاريع إنشاء مدينة جامعية في جنوب قطاع غزة، تضم قاعات دراسية متكاملة وإمكانات حديثة، بما يوفّر بيئة تعليمية مناسبة تمكّن الطلبة من مواصلة مسيرتهم الأكاديمية.

وتعمل منظمة "علماء بلا حدود" على تنفيذ حزمة من المبادرات المتكاملة لدعم قطاعي التعليم والصحة، إلى جانب العمل الإغاثي، ضمن رؤية تنموية تهدف إلى إحداث أثر مستدام في المجتمعات المتضررة.

وفي قطاع التعليم، أطلقت المنظمة برنامج "منحة علماء بلا حدود الدراسية"، الذي يستهدف دعم 300 طالب في جامعات قطاع غزة، بما يسهم في استمرار تعليمهم رغم التحديات. كما عملت على تأهيل وصيانة مرافق جامعية، من بينها قاعة الشيخ محمد عواد في جامعة الأزهر، والتي تستوعب نحو 1000 طالب في الفترة الواحدة.

وفي سياق تعزيز البنية التحتية التعليمية، قدمت المنظمة دعمًا لسبع جامعات من خلال أنظمة طاقة تسهم في تحقيق الاستدامة وتوفير بيئة تعليمية ملائمة، إلى جانب تزويد عشرات الطلبة بأجهزة ذكية، مثل الهواتف والحواسيب والأجهزة اللوحية، فضلًا عن بنوك الطاقة، بما يعزز قدرتهم على مواصلة التعليم.

كما تشمل جهود المنظمة التوسع في التعليم العام عبر إنشاء سلسلة مدارس "علماء بلا حدود"، حيث يجري العمل على بناء 10 مدارس جديدة ضمن خطة تستهدف استيعاب مئات الطلبة وتقديم تعليم نوعي. وفي هذا الإطار، أنشأت المنظمة قاعات جامعية مجهزة بالكامل تتسع لأكثر من 2000 طالب، إلى جانب إطلاق حاضنات أعمال ومساحات عمل يستفيد منها مئات الطلبة يوميًا لتطوير مهاراتهم الريادية وتحويل أفكارهم إلى مشاريع مبتكرة.

وفي المجال الصحي، تنفذ المنظمة مشاريع تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الطبية وتوسيع نطاق الوصول إليها، من أبرزها إنشاء مستشفى ميداني تخصصي بسعة 150 سريرًا لتقديم الرعاية العاجلة والمتكاملة. كما تعمل على إعادة تأهيل وترميم مرافق طبية، من بينها العيادات الخارجية في مستشفى شهداء الأقصى، إضافة إلى تزويد المستشفيات بالأدوية والمستلزمات الطبية لتعزيز جاهزيتها التشغيلية.

وتشير بيانات المنظمة إلى تنفيذ أكثر من 100 مشروع في مجالات متعددة، شملت الإغاثة والتعليم والصحة، وأسهمت في خدمة أكثر من 500 ألف مستفيد، ما يعكس حجم التأثير الذي تسعى إلى تحقيقه.

إنفوجرافيك